المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



درء تعارض العقل والنقل

لابن تيمية
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق
الدكتور محمد رشاد سالم

طبع على نفقة
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
وفقه الله

الطبعة الثانية
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجـــــزء الأول

١٤١١هـ - ١٩٩١م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .

أما بعد، فهذا هو الكتاب الثانى من كتب ابن تيمية الكبيرة بعد كتاب «منهاج السنة النبوية » الذى أسأل الله تبارك وتعالى أن يعيننى على إتمامه قريبا ، وهو الثالث من المؤلفات بعد « منهاج السنة » والمجموعة الأولى من « جامع الرسائل » .

وكتابنا هذا هو فى تقديرى أعظم وأجل ما ألف ابن تيمية على الإطلاق ، وكنت أتمنى دائما لو يسّر الله تعالى لى أمر نشره ، فلما دعيت للعمل بمركز تحقيق التراث بدار الكتب وجدت الفرصة سانحة لذلك ، وشجعنى على هذا الأمر الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى وكيل وزارة الثقافة ، جزاه الله عنا خير الجزاء ، فقد كان خير عون لى فى مدة عملى التى استغرقت أكثر من عام .

ولعل فى هذا الكتاب خير درس لأولئك الذين يجادلون فى قضية إحياء التراث ونشره ، فقد عُرف هذا الكتاب منذ طبع على هامش كتاب « منهاج السنة » بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ، وظن أكثر الناس أن الكتاب لا يتجاوز هذا الذى نشر على هامش أجزاء « منهاج السنة » الأربعة .

والواقع أن ذلك الذى نشر لا يزيد على ثلث حجم الكتاب الحقيقى ، والأجزاء التى لم تنشر من هذا الكتاب أهم بكثير من الأجزاء التى نشرت .

عنوان الكتاب وعدد مجلداته :

كل الذين ترجموا لشيخ الإسلام ابن تيمية ذكروا هذا الكتاب على أنه أهم مؤلفاته . وقد ذكروا له أكثر من عنوان ، كما ذكره ابن تيمية نفسه وسماه بأكثر من اسم .

وأحسب أن كتاب « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » لابن عبد الهادى بن قدامة المقدسى هو أهم ما نجده بين أيدينا اليوم مما كتب فى ترجمة ابن تيمية . وقد نقل كلاما للذهبي ذكر بعده (١) : « ثم ذكر بعض تصانيفه وقال : ومنها كتاب فى الموافقة بين المعقول والمنقول فى مجلدين » . وعلق ابن عبد الهادى بقوله : « قلت : هذا الكتاب — وهو كتاب درء تعارض العقل والنقل — فى أربع مجلدات كبار . وبعض النسخ به فى أكثر من أربع مجلدات ، وهو كتاب حافل عظيم المقدار، رد الشيخ فيه على الفلاسفة والمتكلمين . وله كتاب فى نحو مجلد أجاب فيه عمّا أورده كمال الدين بن الشريشي على هذا الكتاب » (٢) .

وذكر ابن القيم نفس الكلام، وسمّاه بنفس الاسم، وقال إنه يقع فى أربعة مجلدات . (٣)

وكذلك فعل ابن رجب الحنبلى إلا أنه قال : أربع مجلدات كبار (٤) .

---

(١) العقود الدرية ، ص ٢٥ ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقى ، ط . محمود توفيق ، القاهرة ، ١٣٥٦ / ١٩٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .

(٣) أسماء مؤلفات ابن تيمية ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، ط . دمشق ، ١٣٧٢ / ١٩٥٣ .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٠٣ .

واختصر بعض المترجمين العنوان فقالوا : تعارض العقل والنقل ، كما فعل الصفدى فى كتابه « الوافى بالوفيات »[1] ، وتابعه على ذلك ابن شاكر الكتبى[2] ، وإن كان قد ذكر العنوان كاملا وعلق بنفس تعليق ابن عبد الهادى تقريبا فى موضع آخر[3] .

أما البزّار فى كتابه « الأعلام العلية فى مناقب ابن تيمية » فيقول : « ومنها (أى مؤلفاته) ما يبلغ سبع مجلدات كالجمع بين العقل والنقل[4] » وينقل ذلك عنه مرعى بن يوسف الكرمى فى كتابه «الكواكب الدرية فى مناقب الإمام ابن تيمية[5] » .

وسمى الشيخ محمد جميل الشطى الكتاب « رد تعارض العقل والنقل » وذلك فى كتابه « مختصر طبقات الحنابلة[6] » وهو الذى اختصره عن طبقات العليمى وذيل هذه الطبقات لكمال الدين الغزى .

وتكلم ابن قيم الجوزية عنه فى كتابه « طريق الهجرتين وباب السعادتين » فقال فى موضع[7] : « ... ومن أراد معرفة هذا فليقرأ كتاب شيخنا وهو « بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح » فإنه كتاب لم يطرق العالمَ له نظير فى بابه ، فإنه

(١) جـ ٦ ص 24 مخطوطة اكسفورد رقم 21 ,3154.

(٢) فوات الوفيات ١/٧٨ ، وتابعه على ذلك الآلوسى فى كتابه «جلاء العينين فى محاكمة الأحمدين» ص ٦ ، ط . المدنى ، القاهرة ، ١٣٨١/١٩٦١ ؛ وإسماعيل باشا محمد فى الذيل على كشف الظنون ، ع ٢٩٤ (ط . استانبول ١٣٦٤ / ١٩٤٥) .

(٣) المرجع السابق ١/٦٩ . ورجح الأستاذ المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد أن العنوان هو : دفع التعارض العقلى والنقلى ، وأشار فى الهامش إلى أن عنوان الكتاب فى نسختين « ذى التعارض » .

(٤) ص ٦ (مخطوط) .

(٥) ص ١٥٣ (ضمن مجموع ، ط . القاهرة ، ١٣٣٩) .

(٦) ص ٥٥ (ط . مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٣٩) .

(٧) طريق الهجرتين ، ص ١٩٥ ، ط . المنيرية ، ١٣٥٧ .

هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها، نخرت عليهم سقوفه من فوقهم، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث، وأحكمها ورفع أعلامها، وقررها بمجامع الطرق التى تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة، فجاء كتابا لا يستغنى من نصح نفسه من أهل العلم عنه، فجزاه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل جزاء، وجزى العلم والإيمان عنه كذلك[1] ».

أما ابن تيمية نفسه فقد سماه فى أغلب كتبه «درء تعارض العقل والنقل» كما فعل ذلك فى أكثر من موضع من كتابه « منهاج السنة النبويه[2] » وفى كتابه « الرد على المنطقيين[3] » إلا أنه سماه فى موضع آخر من الكتاب « بيان درء تعارض الشرع والعقل[4] ».

أما فى كتابه « النبوات[5] » فهو يسميه « كتاب منع تعارض العقل والنقل »، وفى كتابه « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح » أسماه « رد تعارض العقل والشرع[6] »، بينما عنون له فى كتابه « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » فقال : « رد تعارض العقل والنقل[7] ».

أما عنوانه فى نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة فنجد منها « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » وهو عنوانه فى أحد جزئى مخطوط مكتبة آصفية

---

(١) انظر أيضا تعليق محقق كتاب « الرد على المنطقيين » ص ٢٥٣ ت ٢ .

(٢) ٣ / ٧٠، ١٠٦، ١١١ (ط . بولاق) . وفعل ذلك أيضا فى رسالته « فصل فى وجوب اختصاص الخالق بعبادته والتوكل عليه » ص ٢٢٥ (مخطوطة) وفى أكثر من موضع من كتابه « الصفدية » (وهو مخطوط) .

(٣) ص ٢٥٣، ٢٧٣ .

(٤) نفس المرجع، ص ٣٢٤ .

(٥) ص ٥٢ .

(٦) ٣/٢٦٧ (ط . المدنى، القاهرة، ١٣٧٩/١٩٥٩) .

(٧) ص ٦٥، ط . مطبعة الإمام، القاهرة، ١٣٦٦/١٩٤٧ .

ومخطوط رامبور جـ ١ رقم ١٥٧٠ . واختصر العنوان فى بعضها إلى « كتاب العقل والنقل » (رامبور جـ ٢ رقم ١٥٦٩) وطلعت جـ ٢ (علم الكلام ٥٠٨) .

أما الجـزء الأول من مخطوط آصـفيه والجزء الأول من مخطوط رامبـور فالعنوان فيهما هو « فسطاط الإنصاف والعدل فى درء تعارض العقل والنقل » .

أما عنوان الجزء الثالث وهو مخطوط دبان ، والرابع — الأخير — وهو مخطوط التيمورية بدار الكتب فهو « كتاب الجمع بين العقل والنقل » .

وعنوان مخطوط اسـتانبول « الجمع بين المعقول والمنقول » . وعنوان الجزء الأول من مخطوط طلعت (علم الكلام ٥٠٨) « درء تعارض العقل والنقل » .

ومما سبق يتبين أن عنوان « درء تعارض العقل والنقل » هو أكثر العناوين ورودا فى كتبه وذكرا فى كتب تلاميذه المترجمين له ، ولذلك اخترته كعنوان لكتابنا هـذا .

تاريخ تأليف الكتاب

يذكر ابن تيميـة فى كتابنا هـذا ما يلى[1] : « وقد بسطنا الكلام على [ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات] ظنية ... ، وقد كنا صنفنا فى فساد هذا الكلام مصنفا قديما من نحو ثلاثين سـنة ، وذكرنا طرفا من بيان فساده فى الكلام على « المحصل » وفى غير ذلك » .

وكنت قـد ذكرت فى مقـدمة « منهاج السنة »[2] ما يلى : « فإذا افترضنا أنه ألف الكتاب الأول وهو فى العشرين من عمره تقريبا ، فإن كتاب « درء تعارض

(١) ص ٢٢ ، وقد استنتج الأستاذ عبد الرحمن الوكيل فى مقدمته لطبعة السنة المحمدية (ص ٦) من ذلك أن ابن تيمية ألف كتابه وقد قارب الستين .

(٢) ص ١٦ (م) .

العقل والنقل » يكون قد ألف وابن تيمية يقارب الخمسين عاما ، ونحن نعلم أن ابن تيمية ولد سنة ٦٦١ فيكون قد ألف كتاب « العقل والنقل » حوالى سنة ٧١٠ » .

وهذا — بالطبع — على أساس افتراض أقل سن يمكن أن يؤلف فيها ابن تيمية كتابه الأول .

غير أننا نملك دليلا واضحا يمكن أن نستنتج منه تاريخ تأليف الكتاب بصورة أدق وأقرب إلى الصواب . وقد سبق أن نقلنا عن ابن عبد الهادى أن ابن تيمية : « له كتاب فى نحو مجلد أجاب فيه عما أورده كمال الدين بن الشريشى على هذا الكتاب »[1] .

فإذا علمنا أن كمال الدين بن الشريشى[2] توفى سنة ٧١٨، وقدرنا أنه ألف كتابه فى الرد على كتاب « درء تعارض العقل والنقل » سنة وفاته — على الأكثر — فيكون كتاب ابن تيمية قد ألف، على أبعد التقديرات، قبل شوال سنة ٧١٨ هـ .

وعلى ذلك يمكننا أن نبدأ فنقول إن كتابنا ألف فيما بين سنتى ٧١٠و٧١٨ .

وقد قضى ابن تيمية سبع سنوات فى مصر (٧٠٥—٧١٢) سجن فيها مرتين وكانت سنوات مضطربة ، ثم عاد إلى دمشق فى أول يوم من شهر ذى القعدة سنة ٧١٢[3] واستقر فيها وتفرغ للتأليف، ويحدثنا ابن عبد الهادى عن ذلك فيقول[4]:

(١) العقود الدرية ، ص ٢٦ . وذكر ذلك أيضا ابن القيم ، والصفدى ، وابن شاكر ، وابن رجب فى المواضع السابق ذكرها من مراجعهم ، انظر ما سبق ص ٤ — ٥ .

(٢) كمال الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن أحمد الشريشى الوايلى البكرى الشافعى وكيل بيت المال وشيخ دار الحديث وشيخ الرباط الناصرى ، ولد سنة ٦٥٣ وتوفى فى شوال سنة ٧١٨ وهو متوجه إلى الحج . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٤٧/٦ ؛ الدرر الكامنة ٢٦٧/١ — ٢٦٨ ؛ فوات الوفيات ١٠٩/١ .

(٣) العقود الدرية ، ص ٢٩٠ .

(٤) المرجع السابق، ص ٣٢١ .

« ثم إن الشيخ رحمه الله بعد وصوله من مصر إلى دمشق واستقراره بها ، لم يزل ملازما للاشتغال والأشغال، ونشر العلم وتصنيف الكتب، و إفتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة وغيرها ، ونفع الخلق والإحسان إليهم ، والاجتهاد فى الأحكام الشرعيــة » .

ولذلك فإننا نستبعد أن يكون هذا الكتاب قد ألف بمصر، و نرجح أن يكون قد ألف فى هــذه الفترة ، ولعل ممـا يؤكد هذا الذى رجحناه أن ابن تيميــة يتكلم فى ص ٢٥ (ج ١) من كتابنا هذا فيقول: «ولمـا كنت بالديار المصرية سألنى من سألنى من فضلائها ... الخ » ولو كان بمصر وهو يكتب كتابنا ما قال هذا الكلام .

و يمكننا أن نعـود فنحدد تاريخ التأليف بصورة أدق فنقول إنهـا بين سنتى ٧١٣ - ٧١٧ ، وذلك إذا لاحظنا أنه وصل إلى دمشق فى آخر سنة ٧١٢ ، وأن ابن الشريشى احتاج إلى وقت يقرأ فيه كتاب ابن تيمية، ثم يؤلف فيه كتابا فى الرد عليه، وذلك قبل وفاته فى شوال سنة ٧١٨ .

وابن الشريشى كان مقيما بدمشق . و يحدثنـا ابن كثير عنه فيقول إنه تولى فى صفر ســنة ٧٠٣ نظارة الجـامع الأموى ثم عزل نفسه فى رجب من الســنة نفسها[1] ، ولمـا قدم الأفرم نائب السلطة إلى دمشق تكلموا معه « ... فعين الخطابة لشرف الدين الفزارى ، وعين الشامية البرانيــة ودار الحــديث للشيخ كمال الدين ابن الشريشى ، وذلك بإشارة الشيخ تقى الدين بن تيمية »[2] .

(١) البداية والنهاية ١٤/٢٨ .

(٢) نفس المرجع ونفس الصفحة .

ويذكر لنا ابن كثير من أحداث سنة ٧٠٨ أن ابن الشريشى عزل فيها نفسه عن وكالة بيت المال ولم يقبل أن يعود إليها، واستمر معزولا إلى يوم عاشوراء من السنة الآتية (سنة ٧٠٩)، وجُدد تقليده وخلع عليه فى الدولة الجديدة »[1] .

وهذا كله يجعلنا نرجح أن ابن الشريشى ألف كتابه فى الرد على ابن تيمية فى دمشق وبعد عودة ابن تيمية إليها كما سبق أن أوضحنا .

موضوع الكتاب

يبدأ ابن تيمية هذا الكتاب — بعد الخطبة — بما يلى :

« قول القائل : إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية، أو نحو ذلك من العبارات، فإما أن يُجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين النقيضين ؛ وإما أن يُردا جميعا، وإما أن يقدم السمع ، وهو محال ، لأن العقل أصل النقل ، فلو قدّمناه عليه كان ذلك قدحا فى العقل الذى هو أصل النقل ، والقدح فى أصل الشىء قدح فيه ، فكان تقديم النقل قدحاً فى النقل والعقل جميعا ، فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يُتأول ، وإما أن يفوّض . وأما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ، ولم يمتنع ارتفاعهما » .

ويقول ابن تيمية إن هذا هو « قانون كلى » عند الرازى وأتباعه[2]، وإن طائفة قد سبقتهم إليه منهم الغزالى والقاضى أبو بكر بن العربى والجوينى والباقلانى[3] .

(١) نفس المرجع ١٤/٤٨ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ، ص ٤ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٥ — ٦ .

وهؤلاء المتكلمة أهون شأنا من الجهمية والفلاسفة الذين يزعمون أن نصوص الأنبياء غير مطابقة للحقيقة ، وإنما كَذَبها الأنبياء على العوام لأن من مصلحة العوام أن يخاطبوا بما يوافق عقولهم . وقد وضع الفلاسفة قانونهم على هـذا الأصل، كالقانون الذى ذكره ابن سينا فى رسالته الأضحوية (١) ، وهو فى الجملة رأى الفلاسفة ومتفلسفة الصوفية مثـل ابن عربى وابن سبعين والسهروردى المقتـول وملاحدة الإسماعيلية وأصحاب رسائل إخوان الصفاء (٢) .

والنص الذى أورده ابن تيميـة فى مستهل كتابه هو تلخيص لكلام الرازى فى كتبه المختلفة فى هذه النقطة .

يقول الرازى فى كتابه « أساس التقديس فى علم الكلام (٣) » : « اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبـوت شىء، ثم وجدنا أدلة نقليـة يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :

إما أن يُصدق مقتضى العقـل والنقل ، فيـلزم تصديق النقيضين ، وهو محال .

وإما أن يبطل ، فيلزم تكذيب النقيضين ، وهو محال .

وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقليه ، وذلك باطل . لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليـه وسلم ، وظهور المعجزات على محمد صلى الله عليه وسلم، ولو جوّزنا القدح فى الدلائل العقلية

(١) درء ... ، ص ٩ .

(٢) درء ، ص ١٠ — ١١ .

(٣) ص ١٧٢ — ١٧٣ ، ط . مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٣٥٤/١٩٣٥ .

القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول فى هـذه الأصول ، و إذا لم تثبت هـذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح فى العقل لتصحيح النقل يفضى إلى القدح فى العقل والنقل معا ، وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوّزنا التأويل ، واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى .

فهذا هو القانون الكلى المرجوع إليه فى جميع المتشابهات، و بالله التوفيق » .

و يقول الرازى فى كتابه « المطالب العالية »(1) :

« الثامن : و يتوقف على سلامتها عن المعارض العقلى ، وأن آيات التشبيه كثيرة ، ولكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها ، فكذا هاهنا .

وأيضا فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل : لا يمكن تصديقهما معا ، وإلا لزم تصديق النقيضين .

ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية ، لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية ، فترجح النقل على العقل يقتضى الطعن فى العقل .

(1) مخطوط رقم ٤٥ توحيد (م) بدار الكتب، ص ٣١٠ .

ولمـا كان العقل أصلا للنقل ، كان الطعن فى العقل موجبا للطعن فى العقل والنقل معا ، وإنه محال .

فلم يبق إلا القسم الرابع ، وهو القطـع لمقتضيات الدلائل العقليـة القطعية ، وحمل الظواهر النقلية على التأويل .

فثبت بهذا أن الدلائل النقلية يتوقف الحكم بمقتضياتها على عدم المعارض العقلى ، إلا أن ذلك مظنون لا معلوم »[(1)] .

ويقول الرازى فى كتابه « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين »[(2)] :

« مسألة : الدليل اللفظى لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة : عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ ، وإعرابها وتصريفها ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والنقل ، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة ، وعدم الإضمار ، والتأخير والتقديم ، والنسخ ، وعدم المعارض العقلى الذى لو كان لرجح عليه ، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضى القدح فى العقل المستلزم للقـدح فى النقل لافتقاره إليه ، وإذا كان المنتج ظنيا فما ظنك بالنتيجة »[(3)] .

وأما فى كتاب « نهاية العقول »[(4)] فيقول :

« ... وذلك أنا لو قدرنا قيام الدليـل العقلى القاطع على خلاف ما أشـعر به ظاهر الدليـل السمعى ، فلا خلاف من أهل التحقيق أنه يجب تأويل الدليـل السمعى ، لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى دليل العقل ، فإما أن يُكذّب العقل ، أو يؤول النقل .

(١) وانظر أيضا نفس المرجع ، ظ ٣٠٩ .
(٢) ص ٣١ (ط . الحسينية ، القاهرة ، ١٣٢٣) .
(٣) وانظر أيضا ص ٣١ — ٣٢ ؛ كتاب معالم أصول الدين (على هامش الكتاب السابق) ، ص ٩ .
(٤) مخطوط بدار الكتب رقم ٧٤٨ عقائد ، ظ ١٣ .

فإن كذبنا العقل ، مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل ، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا بالعقل ، فحينئذ تكون صحة النقل متفرعة على ما يجوز فساده و بطلانه » .

على أن هذا « القانون الكلى » لم يبتدعه الرازى ، و إنما أخذه عمّن سبقه ، وخاصة الغزالى فى رسالة « قانون التأويل » وفيها يسأله سائل عن بيان معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجرى من أحدكم مجرى الدم ... ، وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع فى الجن والشياطين ، و بين قول الفلاسفة : إنها أمثلة وعبارة عن الأخلاط الأربعة التى فى داخل الأجسام لتدبيرها ... الخ » (١) .

يذكر الغزالى فى رده على السائل عدة وصايا ، الوصية الثانية منها هى : « أن لا يكذّب برهان العقل أصلا ، فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب فى إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب ، والشرع شاهد بالتفاصيل ، والعقل مزكى الشرع ... و إذا قيل لك : إن الأعمال توزن ، علمت أن الأعمال عرض فلا يوزن ، فلا بد من التأويل ، و إذا سمعت أن : الموت يؤتى به فى صورة كبش أملح فيذبح ، علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به ... » (٢) .

وأما الوصية الثالثة فهى : « أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر ، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده ، فإذا لم يظهر ، فمن

(١) قانون التأويل ، ص ٤ (ط . عزت الحسينى ، القاهرة ، ١٣٥٩/١٩٤٠) .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ — ١١ .

أين تعـلم مراده ، إلا أن تحصر وجوه الاحتمالات ، ويبطل الجميـع إلا واحدا ، فيتعين الواحد بالبرهان . ولكن وجوه الاحتمالات فى كلام العرب ، وطرق التوسع فيها كثير ، فمتى ينحصر ذلك ؟ فالتوقف فى التأويل أسلم[1] » .

وقد ذكر ابن تيمية فى مستهل كتابه قانون الرازى الكلى ثم ذكر أن الغزالى سبقه إليه ، وأن الغزالى سبقه آخرون مثل الباقلانى والجوينى[2] .

وقـد خصص الجـوينى بابا فى كتابه « الإرشاد » أسماه : « باب القـول فى السمعيات » قال فى أوله[3] : « اعلموا — وفقكم الله أن أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلا ، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا ؛ وإلى ما يدرك سمعا ، ولا يتقدر إدراكه عقلا ، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا » .

وبعد أن تكلم الجوينى عن الأقسام الثلاثة قال[4] : « فإذا ثبتت هذه المقدمة فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية ، فإن صادفه غير مستحيل فى العقـل ، وكانت الأدلة السمعية قاطعـة فى طرقها ، لا مجـال للاحتمال فى ثبـوت أصولها ولا فى تأويلها ، فما هذا سبيله فلا وجه إلا القطع به .

وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطـرق قاطعة ، ولم يكن مضمونها مسـتحيلا فى العقل ، وثبتت أصولها قطعا ، ولكن طريق التأويل يجول فيها ، فلا سبيل إلى القطع ، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت مادل الدليل السمعى على ثبوته ، وإن

(١) نفس المرجع ، ص ١١ .
(٢) درء تعارض العقل والنقل ، ص ٦ .
(٣) ص ٣٥٨ ، ط الخانجى ، ١٣٦٩/١٩٥٠ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥٩ — ٣٦٠ .

لم يكن قاطعا ، و إن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل ، فهو مردود قطعا بأن الشرع لا يخالف العقل ، ولا يتصور فى هذا القسم ثبوت سمع قاطع ، ولا خفاء به » .

وقد تابع المتكلمون الفلاسفةَ وتأثروا بهم ، حتى الغزالى نفسه الذى قال عنه تلميذه القاضى ابن العربى : « شيخنا أبو حامد دخل فى بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر »[1] ، وقال عنه آخرون إنه أمرضه « الشفاء » ، أى كتاب « الشفاء » لابن سينا .

وقد أشار ابن تيمية إلى الفلاسفة وقال إنهم يسلكون طريقة التبديل مثل المتكلمين ، ولكنهم أهل الوهم والتخييل ، والمتكلمون هم أهل التحريف والتأويل[2] .

وذكر ابن تيمية أن ابن سينا وأمثاله وضعوا قانونا خاصا بهم فى التأويل ، كالقانون الذى ذكره فى « رسالته الأضحوية »[3] .

فإذا رجعنا إلى ابن سينا فى كتابه « رسالة أضحوية فى أمر المعاد » وجدناه يقول[4] :

« أما أمر الشرع فينبغى أن يعلم فيه قانون واحد ، وهو أن الشرع والملل الآتية على لسان نبى من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة .

ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذى ينبغى أن يرجع إليه فى صحة التوحيد — من الإقرار بالصانع موحّدا مقدّسا عن : الكم والكيف والأين والمتى والوضع

(١) دره تعارض العقل والنقل ، ص ٥ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٨ ، ١٢ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٩ .
(٤) ص ٤٤ — ٥١ ، تحقيق د . سليمان دنيا ، ط . دار الفكر العربى ، ١٣٦٨/١٩٤٩ .

والتغير ، حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك فى النوع ، أو يكون لها جزء وجودى كمى أو معنوى ، ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم ولا داخلة ، ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنها هناك — ممتنع إلقاؤه إلى الجمهور .

ولو ألقى هذا — على هـذه الصورة — إلى العـرب العاربة ، أو العبرانيين والأجلاف ، لتسارعوا إلى العناد ، واتفقوا على أن الإيمـان المدعو إليه إيمـان معدوم أصلا .

ولهذا ورد التوحيد تشبيها كله ؛ ثم لم يرد فى القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر الأهم شىء ، ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه من التوحيد بيان مفصل ، بل أتى بعضه على سبيل التشبيه فى الظاهر ، وبعضه تنزيها مطلقا عاما جدا لا تخصيص ولا تفسير له .

وأما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى ، ولكن القوم لا يقبلونها .

وإذا كان الأمر فى التوحيـد هكذا ، فكيف فيما هو بعده من الأمور الاعتقـادية ؟ !

ولبعض النـاس أن يقولوا إن للعرب توسعا فى الكلام ومجازا ، وأن ألفاظ التشبيه مثل : اليد ، والوجه ، والإتيان فى ظلل من الغمام ، والمجىء ، والذهاب ، والضحك ، والحياة ، والغضب ؛ صحيحة ؛ ولكن نحو الاسـتعمال وجهة العبارة يدل على استعمالها استعارة ومجازا ، ويدل على استعمالهـا غير مجاز ولا مستعارة بل محققة ... ... ثم هب أن هذه كلها مأخوذة على الاستعارة ، فأين النصوص المشيرة إلى التصريح بالتوحيد المحض ، ... وأين الإشارة إلى الدقيق من المعـانى المستندة إلى علم التوحيد ، مثـل أنه : عالم بالذات ، أو عالم بعلم ... فظاهر من

هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون ، مقربًا ما لا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل . ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع ألبتة .

وكيف يكون ظاهر الشرع حجة فى هذا الباب، ولو فرضنا الأمور الأخروية روحانيــة غير مجسمة ، بعيدة عن إدراك بدايه الأذهان لحقيقتها ، لم يكن سبيل الشرائع فى الدعوة إليها والتحذير عنها منبها بالدلالة عليها ، بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الأفهام ... فهذا كله هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصا من الناس لا عاما ، أن ظاهر الشرائع غير محتج به[1] فى مثــل هذه الأبواب » .

ويكفينا بعد ذلك فى الكلام عن موقف سائر الفلاسفة من هذه القضية، أن نعرض بإيجاز لكلام ابن رشد الذى يقول فى كتابه « مناهج الأدلة فى عقائد الملة[2] » :

« ... إن الشريعــة قسمان : ظاهر ومؤول ، وإن الظاهر منها هــو فرض الجمهور ، وإن المؤول هو فرض العلماء ، وأما الجمهور ففرضهم فيه حمــله على ظاهره وترك تأويله ، وإنه لا يحــل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور » .

ويقول ابن رشــد أيضا فى كتابه « فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال[3] » : « ... فإن أدى النظر البرهانى إلى نحو ما من المعــرفة بموجودٍ ما ، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سُكت عنه فى الشرع أو عُرف به ... وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخــلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان أو مخالفا ، فإن كان موافقا فلا قول هناك ، وإن كان مخالفــا طلب هناك

(١) فى الأصل (ص٥١) : محتج به، والتصويب من كتابنا كما سيأتى فى موضعه فى الجزء الثالث بإذن الله .

(٢) ص ١٣٢ — ١٣٣ ، تحقيق د . محمود قاسم، ط . الأنجلو، ١٩٦٤ .

(٣) ص ١٥ — ١٦ ، ط . صبيح، ١٣٥٣/١٩٣٥ .

تأويله ... ونحن نقطع أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى » .

فهذه الأقاويل وأمثالهـا هى التى دفعت ابن تيميـة إلى تأليف كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ليرد عليها ، ثم ليبين الموقف الصحيح فى هذه القضية .

ويبين ابن تيمية ذلك بوضوح فيقول[1] :

« ولمـا كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسـلم فى هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلى ، وامتناع تقـديم ذلك على نصوص الأنبيـاء ، بيّنـا فى هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذى صدّوا به الناس عن سبيل الله ، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر » .

ويذكر ابن تيميـة أنه ألف من قبل مصنفين فى تقرير الأدلة السمعية وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع ، أما كتابنا هذا فهو « فى بيان انتفاء المعارض العقلى ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقاً[2] » .

ويرد ابن تيميـة على « قانون التأويل الكلى » من وجوه عديدة بلغت أربعة وأربعين وجها ، ترتيبها كما يلى :

يبدأ الوجه الأول من هذه الوجوه فى ص ٨٦ من الجزء الأول .

والثانى يقع فى ص ٨٧ .

والثالث : ص ٨٧ — ١٣٤ .

والرابع : ص ١٣٤ — ١٣٧ .

والخامس : ص ١٣٧ — ١٣٨ .

---

(١) درء ... ، ص ١٨ .

(٢) انظر ص ١٩ — ٢٠ .

والسادس : ص ١٣٨ — ١٤٤ .

والسابع : ص ١٤٤ — ١٤٨ .

والثامن : ص ١٤٨ — ١٥٦ .

والتاسع : ص ١٥٦ — ١٧٠ .

والعاشر : ص ١٧٠ — ١٩٢ .

والحادى عشر : ص ١٩٢ — ١٩٤ .

والثانى عشر : ص ١٩٤ — ١٩٥ .

والثالث عشر : ص ١٩٥ .

والرابع عشر : ص ١٩٥ — ١٩٨ .

والخامس عشر : ص ١٩٨ — ٢٠١ .

والسادس عشر : ص ٢٠١ — ٢٠٨ .

والسابع عشر : ص ٢٠٨ — ٢٨٠ .

والثامن عشر : ص ٢٨٠ — ٣٢٠

ويبدأ الوجه التاسع عشر فى ص ٣٢٠ من الجزء الأول، ثم ينتقل ابن تيمية إلى موضوعات هى بمثابة استطرادات تتصل ببيان فساد القانون وفساد آراء المبتدعة من متكلمين وفلاسفة ، مثل استدلالهم بحدوث الحركات والأعراض ، ومثل كلامهم عن الترجيح بلا مرجح ، وعن التسلسل فى الحوادث وغير ذلك من الموضوعات التى تتصل بقولهم بقدم العالم .

وقد ارتبطت هذه الموضوعات بموضوعات أخرى هى تطبيقات على القواعد التى يقول بها ابن تيمية ، ولذلك نجده فى الجزئين الأول والثانى يعرض لأكثر المشكلات الكلامية مثل مشكلة كلام الله والاستواء والعلو ، وحلول الحوادث بذاته تعالى وغير ذلك من المشكلات .

ويبـدأ الوجه العشرون مع بداية الجـزء الثالث من الكتاب ، وتستمر سائر الوجوه كلها فى هذا الجزء إلى ص ١٢٩ (مخطوطة دبلن) حيث نجد الوجه الأخير (الرابع والأربعين) .

ولا يمكننى هنا أن أعرض لموضوعات الكتاب وأبوابه المختلفة ، ولكن أكتفى بالإشـارة إلى النقاط الهـامة التى جاءت فى الكتاب وخاصة فى الجـزء المخطـــوط .

لقد شغلت مسألة « العلو » جزءا كبيرا من الكتاب ، وتعرض ابن تيمية لمـا يذكره الرازى عن « الجهـة » و « الفوقية » ، كما تعـرض لمـا يذكره ابن سينا فى كتابه « الإشارات والتنبيهات » عن القضايا الوهميـة أو الوهميات ، ومنهـا الاعتقاد بوجود الله سبحانه فى جهة ، وأنه يمكن الإشارة إليه . وقد أسهب ابن تيمية فى تفنيد كلام الرازى وابن سينا ، واستشهد فى كلامه بنصوص كثيرة من كتب أئمـة أهل السنة والسلف فى تأييـد وجهة نظره وفى ذم آراء المبتدعة وذم علم الكلام وأهله .

ولعل أهم موضـوع عرض له ابن تيمية بعـد ذلك هـو الكلام عن إثبات وجود الله سبحانه ، وعن طريقة معرفة الله تعالى وهل النظر واجب فى ذلك أم أن معرفته سبحانه فطرية وضرورية ، وقد أداه هـذا البحث إلى استطرادات هامة وقيمة ، وتعد بحق من أروع وأعظم ما كتب فى مسائل النظر العقلى الإسلامى .

وهو بهذا الصدد يعقد مقارنات بين أقوال أئمـة الفلاسفة . ومن ذلك مثلا إيراده لرد الغزالى على الفلاسفة — فى قولهم بالعِلّية — فى كتابه « تهافت الفلاسفة » ، ثم يذكر نقـد ابن رشـد له فى « تهافت التهافت » ويبين وجه الصواب والخطأ

فى كلام كل منهما ، وينقل عن ابن رشد اعترافه بصحة نقد الغزالى لو وجه كلامه إلى ابن سينا ، ولكن الفلاسفة القدماء — كما يذكر ابن رشد — لم يقولوا بذلك . وابن تيمية يوافق ابن رشد فى نقده لابن سينا ، ويقرر أن الرازى والآمدى وغيرهما إنما وقعوا فى التناقض لسلوكهم مسالك ابن سينا .

ويقرر ابن تيمية أن ابن رشد قد تفطن لفساد أقوال ابن سينا ، أفضل متأخرى الفلاسفة ، وهى مع فسادها " عند التحقيق خير مما ذكره أرسطو وأتباعه ، فإذا كان هذا فاسدا فذاك بطريق الأَوْلى " .

وقد خلط ابن سينا بين كلام المتكلمين والفلاسفة فى مسألة المحدث والقديم والممكن والواجب ، ومع اختلاط أقواله وفسادها فإن " خيار ما يوجد فى كلام ابن سينا فإنما تلقاه من مبتدعة متكلمة أهل الإسلام " .

ويرجح ابن تيمية كلام أرسطو على كلام ابن سينا من جانب ، كما يرجح كلام ابن سينا على أرسطو وابن رشد وأتباعهما من جانب آخر (ظ ٢٤٥ دبان) .

ويعرض ابن تيمية بعد ذلك لقول الفلاسفة بالعقول العشرة والأفلاك ، ويذكر أقوال ابن سينا والغزالى وابن رشد فى هذه المسألة ، ويقرر أن ما يقوله ابن رشد فى « تهافت التهافت » عن حركة الأفلاك الشوقية وما ينقله عن أرسطو خير من كلام ابن سينا ، بل خير من كلام أرسطو نفسه ، لأن مداول كلام أرسطو يدل على أن الله سبحانه سلبي وأن الأفلاك تتحرك نحوه بسبب العشق فقط ، أما ابن رشد فكأنه يجعل الله هو المحرك لها .

على أن كلام ابن رشد فيه تناقض من وجوه عدة ، وقد ذكر ابن تيمية نقده لكلام ابن رشد عن حركة الأفلاك الشوقية فى صفحات عدة من هذا الكتاب (ص ٢٥١ — ظ ٢٥٦) وهو ما لا نجده فى سائر كتبه .

ولعل أهم موضــوع عرض له ابن تيميــة فى الجزء الرابع من هــذا الكتاب هو موضوع المعرفة الفطرية . وقد عرض ابن تيميــة لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " كل مولود يولد على الفطرة ... الحديث " ولقوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [سورة الروم : ٣٠] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٢] ، وبيّن آراء العلماء المختلفة فى فهم أمثال هــذه الآيات الكريمة والأحاديث النبوية ، ورجح الرأى القائل بأن الفطرة هى الإسلام ، ودلل على ذلك بأدلة عقلية من الكتاب والسنة وأخرى عقلية محضة . وأحسب أن ابن تيميــة فى هذه الأبحاث وما اتصل بهــا ليس له نظير فى العمق والإبداع .

تحقيق الكتاب

نسخ الكتاب

أولا ــ مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول = س :

هذه النسخة هى أكبر النسخ وأصحها ، وقد جاء ذكرها فى فهارس كتبخانة راغب باشا (المطبوع باستانبول سنة ١٣١٠) فى ص ٥٤ رقم ٧٢٧ تحت عنوان « الجمع بين المعقول والمنقول » والمؤلف : ابن تيميــة .

وأوصاف مميزة : ابتداونها يتلرى نقصاندر = بدايته ونهايته ناقصتان .

وقد حصلت على فيلم من هذا المخطوط ســنة ١٩٥٦ ، وجاء فى البيانات المرســلة إلىّ أن مقاس الصفحات ٢٧ سم × ٣٧ سم وأن عدد صــفحاته ٣٢٩ (والصواب ٣٣٨) ورقة .

والمخطوط كتب بخط معتاد واضح جميل منقوط شكلات حروفه، ولكن أوراق المخطوط أصابها فساد وتلف ظهر فى المصورة فى بعض الصفحات . ومسطرة الصفحات ٢٥ سطرا وفى كل سطر حوالى ١٥ كلمة .

وتوجد عبارات ساقطة من الأصل أكملها الناسخ فى هوامش بعض الصفحات، كما أن المخطوطة تكثر فيها « التخريجات » وهى عبارة عن صفحات ساقطة من الأصل يضيفها الناسخ فى أوراق صغيرة ملصقة فى وسط الصفحات ويشير فى الأصل إلى مكانها . وقد رقمت الصفحات بأرقام عربية فى أعلى الجانب الأيسر منها، وظهرت بعض هذه الأرقام فى الصورة، والأرقام على وجه الصفحات فقط دون ظهرها .

وكتب فى الصفحة الأولى من المخطوط بخط مخالف لخط ناسخ المخطوط كلام يبدأ فى منتصف السطر الأول منه بعبارة :

الله حسبي وبه ثقتى .

ثم يأتى الكلام التالى :

« هذا كتاب لابن تيمية من أعلم علماء الحنابلة، المتفرد فيما بينهم بأقاويل وآراء، وصاحب الوقائع المعروفة فى عصره مع الفضلاء والأمراء ، وضعه فى الموافقة بين المعقول والمنقول ، خالف فيه جمهور المتكلمين والأصوليين من أهل السنة وغيرهم من الفرق الإسلامية ، موردا عليهم عجايب إيرادات تدل على كمال تضلعه فى العلوم ، وغرايب إشكالات تشهد بعلو كعبه فى الفنون ، ضلل فيه كثيراً من كبار الأئمة، ونسب جما غفيرا إلى الزندقة من مشاهير عرفاء الأمة، لكنه يظهر للناظر فيه أن الرجل على علاته ، كيف كان تبحره فى العلوم ، واقتداره على إلزام

الخصـوم ، مع ما يستفيد منــه فوائد لا يستغنى عن اقتنائها الطالب ، ولا ينثنى عن اصطيادها من هو فى اقتناص الشوارد راغب .

وهو رحمه الله — على ما ذكروه فى طبقات الحنابلة — تقى الدين أبو العباس أحمـد بن المفتى شهاب الدين عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن تيميـة الحنبلى . ولد بحـران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة ، وتوفى ليلة الاثنين من ذى القعدة سنة ثمـان وعشرين وسبعمائة ، معتقلا بقلعة دمشق .

ولكن هذه النسخة قد ملكاها هكذا ساقطة منها كراستان أو أقل من آخرها ومن الأول ، أوان ولايتنا بحلب الشهباء ، سـنة تسع وستين ومائة وألف ، فلعل الله يوفقنا للإتمـام بجاه النبي عليه الصلاة والسلام ، وآله وأصحابه الكرام .

كتبه الفقير إلى آلاء ربه ذى المواهب ، محمد المدعو بين الوزراء بالراغب ، زوّده الله بالذخائر والرغائب ، آمين » .

ومن هذا نعرف أن كاتب هذا الكلام هو راغب باشا الذى عرفت المكتبة باسمه . وهو محمد راغب باشا المولود فى الآستانة سنة ١١١٠ هـ ، وقد عين واليـا لحلب سنة ١١٦٨ وتوفى سنة ١١٧٦ . وقد عين واليا بمصر ما بين سنتى ١١٥٩ — ١١٦١ وذُكر أنه فتك أثناء ولايته فيها بالمماليك ، وكان شاعرا أديبا[1] .

وأما الصفحة الأخيرة من المخطوط فهى ظهر صفحة ٢٣٨ وتنتهى بالكلمات التالية : « ... الوجه الرابع : أن يقال : العقل إما أن يكون عالمـا بصدق الرسول

(١) انظـر ترجمته فى : إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، لمحمد راغب الطباخ ، ط . حلب ، ١٣٤٣/١٩٢٥ ؛ الأعلام ٣٥٨/٦ — ٣٥٩ .

وثبوت ما أخبر به فى نفس الأمر ، وإما أن لا يكون عالما بذلك ، فإن لم يكن عالما امتنع » .

وفى أعلى هذه الصفحة الأخيرة يوجد ختم الوقفية ، وهو يوجد فى صفحات أخرى مثل ظهر ص ١٦٠ وكتب فيه ما يلى :

حسبي الله وحده
من الكتب التى وقفها الفقير
إلى آلاء ربه ذى المواهب
محمد المدعو بين الصدور بالراغب
وكفى عبده

وليس فى صفحات المخطوطة ما يدل على اسم الناسخ ولا على تاريخ النسخ .

والمخطوطة تنقسم إلى قطعتين الأولى منهما تبدأ ص ١ وتنتهى عند ظهر ص ١٥٠ (والأرقام على وجوه الصفحات فقط كما قدمت) .

وتبدأ ص ١ بالعبارات التالية :

« الذى يجب ثبوت مداوله ، ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة ، وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين النقيضين وهو محال . . » .

وهذا الكلام يقابل أوله آخر كلمة فى سطر ١٨ والكلمات التى تليها من ص ٤٣ من طبعة مطبعة السنة المحمدية (١٣٧٠/١٩٥١) ويقابل أول السطر العاشر من هامش ص ٤٢ من الجزء الأول من الكتاب المطبوع على هامش كتاب « منهاج السنة » (طبعة بولاق) .

وآخر صفحة فى هـذه القطعة هى ظهر ص ١٦٠ كما قدمت ، ولا يوجد بها إلا سـطر واحد فيه ما يلى : « ممن صحب الشـيوخ الجهال وكما يظنـه طائفة من الشيوخ الجهـال ، ولهم مع ذلك أحـوال نفسانية » . وبعد ذلك يوجد بياض فى الصفحة كلها فيما عدا ختم الوقفية الذى أشرت إليه من قبل .

والعبارة التى توجد فى هـذه الصفحة تقابل السطر الأول من ص ٢٠٣ من الجزء الثالث على هامش « منهاج السنة » .

ومن ذلك نتبين أن هذه القطعة تقابل كل صفحات جزئى طبعة مطبعة السنة المحمدية ، كما تقابل الطبعة التى على هامش « منهاج السـنة » فى الأجزاء الثلاثة فيما عدا ٧٥ صفحة من الجزء الثالث .

ونلاحظ أن هذه القطعة يوجد فيها سقط بعد ظهر ص ١٣٠ يقابل ما يقرب من أربعين صفحة من صفحات طبعة السنة المحمدية (٢/٢٢٢ — ٢٦٠) ، ويستمر المخطوط بعد ذلك مقابلا لطبعة السنة المحمدية ، فنجد أن آخر صفحة فى الجزء الثانى تقابل ظهر ص ١٣١ من المخطوط كما تقابل ٣/٦٩ (بولاق) .

وتستمر المقابلة بين طبعة بولاق والمخطوطة فمثـلا ٣/١٥١ (بولاق) تقابل ظهر ص ١٤٦ ، ٣/١٩١ = ظ ١٥٥ إلى أن ننتهى إلى ٣/٢٠٣ وتقابل ظ ١٦٠ كما قدمت .

أما القطعة الثانية فهى تبدأ بأول ص ١٥١ وفى السطر الأول منها نجد ما يلى : « الوجه الرابع والأربعون أن يقال : العقليات التى يقال إنهـا أصل السمع وأنها معارضة له ليست ممـا يتوقف العلم بصحة السمع عليها ... الخ » .

وفى أعلى الصفحة من اليسار كتب ما يلى : الخامس عشر ، وتحتها : أول القطعة الثانية .

وتقابل هذه الصفحة ص ١٢٩ من مخطوطة دبلن وتستمر المقابلة بين المخطوطتين حتى نهاية مخطوطة دبلن فنجد مثلا ص ١٧٧ (استانبول) تقابل ص ١٥٠ (دبلن) ، ص ٢٢٥ (استانبول) تقابل ظهر ص ٢١٥ (دبلن) ، وتنتهى مخطوطة دبلن فى ظهر ص ٢٦٨ وهى تقابل ظهر ص ٢٦٢ (استانبول) .

وتبدأ المقابلة بعد ذلك بين مخطوطة استانبول ومخطوطة التيمورية ، إذ أن الصفحة الأولى من التيمورية التى تلى آخر صفحة من مخطوطة دبلن تقابل آخر ظهر ص ٢٦٢ (استانبول) ، ثم نجد ظهر ص ٣٠٧ (استانبول) تقابل ١٠٩ (تيمورية) ، ص ٣١٢ (س) تقابل ص ١١٩ (ت) ، ص ٣١٥ (س) تقابل ص ١٢٦ (ت) ، ثم يوجد سقط كبير فى (س) يقابل ص ١٢٦ — ١٦٤ تيمورية . ثم تستمر المقابلة فنجد ص ٣١٨ (س) تقابل ص ١٧٠ (ت) ، ص ٣٢٦ (س) تقابل ص ١٨٨ (ت) ، ص ٣٢٩ (س) تقابل ص ١٩٤ (ت) ، إلى أن نجد أن آخر سطر فى ظهر ص ٣٣٠ (استانبول) فيه ما يلى : « ... لزم أن يكون جميعهم سودا ، وأما إذا قلنا كل حادث له أول فإنه يلزم ألا يكون فى الحوادث ما ليس ... » وهذا يقابل السطرين الثامن والتاسع من ص ١٩٨ (تيمورية) .

ونجد أن الصفحات الأخيرة من المخطوطة قد كتبت بخط مخالف لخط المخطوط الأصلى ، وهى تقابل صفحات من الجزء الأول ، وذلك أن الصفحات (ظ ٣٣١ — ظ ٣٣٨) تقابل آخر ص ٥٠ — ٧٧ من الجزء الأول (ط . السنة المحمدية) وهذه الصفحات تقابل تقريبا التخريجة التى توجد مقابلة لأول ص ٥٥ إلى منتصف ص ٧٧ ط (السنة المحمدية) .

وفى هامش الصفحة التى تقابل ٢٣٧/١ (ط . السنة المحمدية) كتبت عبارة آخر المجلد الأول من (كلمة غير واضحة كأنها : نجز) خمسة .

ويبدو أن نسخة (س) كانت تقع فى خمسة مجلدات آخرها هو عبـارة : « ... كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله تعـالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك : ١٠] وهذا مبسوط فى موضع آخر » .

ثانيا ــ مخطوطا مكتبة آصافية (حيدر آباد) = ص

المخطوط الأول يحمل رقم ١٦٣ كلام، وكتب على الصفحة الأولى منه عنوان الكتاب كما يلى :

« هذا قسطاط الإنصاف والعـدل فى درء تعارض العقـل والنقل تصنيف تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميـة الحرانى »

وفى الصفحة التالية (ظهر الصفحة الأولى) كتب فى يمين الصفحة العبارات الآتية داخل مربعات .

داخله نمـبر ٣٣٦٤

فن نمـبرت ٣١١

كتاب نمـبر

وتبدأ الصفحة الأولى من الكتاب بالعبارات التالية (التى تقابل أول الكتاب) :

«بسم الله الرحمن الرحيم، استعين (كذا)، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » .

وأما الصفحة الأخيرة (ظهر ص ٢٠٦) فتنتهى بالعبارات التالية :

« والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين » .

ونلاحظ أن هذه العبارة تقابل آخر ص ٢١٨ من ج ٢ (ط. السنة المحمدية) وآخر صفحة (ص ٢٦٢) من ج ٢ (طبعة بولاق) .

وبعد ذلك نجد العبارة التالية : « نجز الجزء الأول بعون الله، والحمد لله، يتلوه فى الجزء الثانى قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى .

فرغ منه ناقله ثالث عشر شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٠٥ . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وإمام المتقين محمد وآله وصحبه أجمعين ، اللهم آمين » .

ويوجد فى مقابل السطر الأخير من الكتاب إلى اليسار عبارة :

« بلغ مقابلة على الأصل بحسب الطاقة والحمد لله وحده »

وفى أسفل الكلام الذى تضمن الحمد لله والصلاة على رسوله يوجد إلى جهة اليمين ختم المكتبة ، وإلى يساره توجد أرقام كتبت فى جدول كما يلى :

داخله نمبر ٣٣٦٤
فن نمبرت ٣١١
كتاب نمبر

وهى نفس البيانات التى سبق ورودها .

وأما عدد أوراق المخطوط فهو ٢٠٦ ورقة ، ومقاس الصفحات بحسب بيانات المكتبة ١٠ × ٧ بوصة أى ٢٥ × ١٧,٥ سم ، ومسطرة الصفحات ٢٢ سطرا، وعدد الكلمات فى السطور حوالى ١٣ كلمة فى كل سطر. وخط الكتاب معتاد منقوط واضح .

وليس فى هذا الجزء مايشير إلى اسم الناسخ . وتوجد بعض تعليقات بهوامش بعض الصفحات كما فى ص ٣٠ ، ص ٣٢ ، ويوجد ختم المكتبة على الهامش الأيسر من بعض صفحات الكتاب .

أما الجزء الثانى من الكتاب فيحمل رقم ١٦٤ كلام . وفى أعلى الصفحة الأولى منه كتب مايلى :

« أول ما وجدت من الجـزء الثانى من كتاب العقل والنقل لشيخ الإسلام ، نادرة العصر ، وقـريع الدهر ، تقى الدين أبى العبـاس أحمد بن تيميـة رحمه الله تعـالى » .

وبجوار هـذه العبارة إلى اليسار يوجد خـتم مطموس ، وتحته يبدأ الكلام فى هذا الجزء كما يلى :

« فالصواب فى قوله صلى الله عليه وسلم : واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، أنها كلمته التى تكلم بها . وكل كلام تكلم الله به سبحانه مخبرا ... الخ » .

وقـد بحثت عما يقابل هـذا الكلام فى المطبوع فلم أجد له مقابلا ، وبعـد مدة اهتديت إلى أن الصفحات الخمس الأولى من هذه المخطوطة تقابل صفحات من مخطوطة دبلن (منتصف ظهر ص ١٥٥ إلى السطر الأول فى ص ١٥٧) . وتنتهى هذه الصفحات الخمس بهذه العبارة : « وتاهوا عن حقائقها ولم يخلصوا منها إلى شفى » . (فى مخطوطة دبلن : إلى شفاء) ، وبعـد ذلك يوجد بياض فى الصفحة بمقدار خمسة سطور .

أما الصفحة السادسة (ظهر ص ٣) فتبدأ بالعبارات التاليـة : " أزليـا أن لا يكون موجودا فإذا كان وجود الجملة موقوفا على وجود أبعاضها ... "

وهذا السطر ومايليه يقابل السطر٢١من هامش ص٤٦ من جـ ٣ (من كتاب الموافقة على هامش منهاج السنة) وما يليه .

وتستمر المقابلة بعد ذلك بين الجـزء الثانى من مخطوطة آصفية وطبعة بولاق (حـ ٣) فنجد أن ص ٢٨ (آصفية) تقابل ٣ / ١٢٥ (بولاق) ، ص ٤٠ (آصفية) تقـابل ٣/ ١٦٥ (بولاق) إلى أن نجـد أن ص ٨٣ (آصفية) تقابل ٣ / ٢٤٦ (بولاق) . وتستمر المقابلة بعـد ذلك بين الجزء الثـانى من مخطوط الآصفية وهامش الجـزء الرابع من طبعة بولاق فنجد أن ص ١٣٤ (آصفيـة) تقابل ٤ / ١٣٨ (بولاق) ، ص ١٥٩ (آصفية) تقابل ٤ / ٢٥٠ . ونلاحظ هنا وجود مواضع نقص متمـاثلة تمـاما فى كل من المخطوطة والمطبوعة .

وكذلك الأمر فى آخر صفحة من صفحات المخطوطة وهى ص ١٦٣ (آصفية) وتقابل ٤/٢٨٠ (بولاق) . وآخر العبارات فى كل منهما هى : « ... وهذا الإيجاب مستلزم لمشيئته وقدرته لا مناف لذلك ، بل هو سبحانه يخلق ما يشـاء ويختار ، فهو فاعل لمـا يشاؤه إذا شاءه ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته » .

وتحت هـذا السطر إلى جهة اليسار فى المخطوطة توجد عبارة : « بلغ مقابلة وتصحيحا بحسب الطاقة ولله الحمد والمنة » .

أما فى المطبوعة فتوجد عبارة زائدة هى : « والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

ويوجد فى ظهر الصفحة الأخيرة من المخطوطة السطور التاليـة : « نجز الجزء الأول من كتاب بيـان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقـول ، تأليف الإمام العلامة ، شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن تيميـة ، قدّس الله سره ، ورضى عنه ، آمين . ونقـل من نسخة منقولة من نسخة ذكر ناقلها أنهـا صحيحة بخط بعض تلامذة المصنف ، وذكر أنها قرئت على المصنف مرتين ، وعلى النسخة المذكورة

هوامش ملحقة بخـط المصنف رضى الله عنه . ووقع الفراغ من رقم هذه النسخة عشية الاثنين المبـارك ثالث عشر ذى القعدة الحـرام سنة ١٣٠٥ (فى الأصل : ١٣٥) والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما » .

وتحت هذا الكلام يوجد ختم مكتبة آصـفية بحيدر آباد وتحته البيانات التى سبق ورودها وهى : داخله نمبر ٣٣٦٥

فن نمبر ت ٣١١

كتاب نمبر

وفى أعلى الصـفحة إلى اليسار كتب بخط يميـل إلى أعلى : « يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وإلى يمين الكتابة الموجودة فى هـذه الصفحة كتبت كلمة بخـط غير واضح كأنها : يصفر .

ممـا سبق يتضح أن عدد أوراق الجزء الثانى ١٦٣ ورقة . وقد رقمت أكثر الصفحات بأرقام عربيـة فى أعلاها من جهـة اليسار (وجـوه الصفحات دون ظهـورها) .

وجاء فى بيانات المكتبة أن مقـاس الصفحات هو مثـل مقاس صفحات الجـزء الأول ١٠ × ٧ بوصة (٢٥ × ١٧,٥ سم) ، ومسطرة الصفحات ما بين ٢١ إلى ٢٥ سطرا .

وخط النسخة مشابه لخط الجزء الأول وهو خط معتاد واضح .

ومما يلفت النظر أن النسخ انتهى فى الجزئين فى يوم واحد هو يوم ١٣ من ذى القعدة سنة ١٣٠٥ ، مما يحمل على الظن بأن الناسخ كان ينسخ من الجزئين فى نفس الوقت بحيث أنهى النسخ فى كليهما فى يوم واحد .

ثالثا — مخطوطا مكتبة طلعت (دار الكتب المصرية) = ط

رقم هذا الكتاب فى بطاقات دار الكتب هو مكتبة طلعت فن علم الكلام رقم ٥٠٨ .

وهذان المخطوطان يتشابهان إلى حد كبير مع مخطوطى مكتبة آصفية مما يرجح أنهما نقلا عنهما .

أما الجزء الأول فقد كتب فى أعلى الصفحة الأولى منه رقم ٢٧٩ بقلم أزرق اللون وتحتها مباشرة ٦٠١٨ كلام ٢ — ٣ ، وأعلى ذلك كتب رقم ١٢ ولكن عليه شطب . ثم كتب فى وسط الصفحة إلى اليسار رقم ١ وتحته خط بلون أحمر . أما ظهر هذه الصفحة فلا توجد به كتابة . وفى الركن الأيسر من الصفحة التالية كتب رقم ٢٤ . وكتب عنوان الكتاب داخل شكل مثلث مقلوب بلونين من المداد أسود وأحمر كما يلى :

المجلد الأول من كتاب درء تعارض العقل والنقل ، تأليف الشيخ الإمام ، الحبر البحر الهمام ، الآية الظاهرة ، والحجة الباهرة ، فخر الحفاظ ، وفارس المعانى والألفاظ ، الناسك الزاهد ، شيخ الإسلام ، وقدوة الأعلام ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه » .

وأسفل ذلك إلى جهة اليسار كتب رقم الكتاب كما يلى :

علم الكلام طلعت
___
٥٠٨

ويبدأ الكتاب فى الصفحة التالية (ظهر ص ١) كما يلى :

« بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين . الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ... الخ » .

وينتهى المجلد الأول فى ظهر ص ١٨٧ بنفس نهاية الجزء الأول من مخطوط آصـــفية :

« ... والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين » .

وبعد ذلك كتب : « نجــز الجزء الأول بعون الله يتلوه فى الجزء الثـانى : قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى » .

وهى نفس نهاية حـ ١ آصفية .

وفى أسفل الصفحة فى الهامش الأيمن كتب : « بلغ مقابلة على أصله المنقول منه بعون الله تعـالى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم » وتوجد بعـد ذلك ثلاث صفحات بيضـاء وفى الصفحة الأخيرة من الكتاب كتبت بعض بيانات المكتبة كما يلى : عدد أوراقه ١٨٧ مسطرتها ٣٣ ، وكلمة : روجع ، وتحتها إمضاءان .

وعدد ورقات المخطوط ١٨٧ ورقة وكتبت بخط نسخ معتاد واضح بحبر أسود . ومقاس الصـفحات ١٧ × ٢٣ سم وتشـغل الكتابة مساحة ١١ × ١٩ سم .

ومسطرة الكتاب ٢٣ سطرا (وفى بعض الصفحات ٢٤ أو ٢٥ سطرا) و يتراوح عدد كلمات السطر الواحد ما بين ١٤ — ١٦ كلمة .

وتوجد فى هوامش بعض الصفحات تعليقات بخط الناسخ ، كما توجد بلاغات (عبارة : بلغ مطالعة) كما فى ظهر ص ١٦ ، وفى نهاية كل صفحة توجد كلمة هى مفتاح الصفحة التالية لها . وتوجد بعض العناوين فى هوامش بعض الصفحات ، ورقمت وجوه الصفحات فقط بقلم « كوبيا » وكتبت « الوجوه » أو « الفصول » فى وسط السطور بحروف أكبر بحبر أحمر اللون .

فى أعلى الصفحة الأولى كتب بقلم أزرق اللون رقم ٢٨٠ و إلى جانبه كتب بالحبر عبارة : « الحمد لله وحده » والى اليسار كتب : رقم ١٣ . وتحت ذلك : رقم ٢ — ٣ . وكتب بعد ذلك بالحبر ما يلى :

« أول ما وجدنا من المجلد الثانى من كتاب العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ، علم الزهاد ، نادرة العصر ، تقى الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، آمين » . وكتب تحت هذه العبارات بقلم رصاص « علم الكلام » وتحتها بقلم أزرق رقم : ٥٦٩٦ . وتحت ذلك بالحبر : علم الكلام طلعت
٥٠٨

وتبدأ الصفحة الأولى من الكتاب مثل الصفحة الأولى من حـ ٢ آصفية تماما :

« فالصواب فى قوله صلى الله عليه وسلم : واستحللتم فروجهن بكلمة الله ... الخ » .

و ينتهى الكتاب أيضا نفس نهاية مخطوط الآصفية :

« ... فهو فاعل لما يشاؤه إذا شاءه ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته ، يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وكتب بعد ذلك بحبر لونه أسود فوق سطور حمراء « نجز الجزء الثانى من كتاب بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، تأليف شيخ الإسلام ،

الإمام العلامة، تقى الدين أحمد بن تيمية، رضى الله عنه ، ونقل من نقلت من صحة (كذا) نسـخة صحيحة بخط بعض تلامذة المصنف ، ذكر كاتبها أنها قرئت على المصنف مرتين ، وعلى النسـخة المذكورة هوامش ملحقة بخـط المصنف شيخ الإسلام رضى الله عنه. ووقع الفراغ من رقم هذه النسخة بعون الله وتأييده ، عشية الاثنين عاشر جمادى الأولى سنة ١٣٢٢ بقلم البائس الفقير، ذى الإساءة والتقصير، عبد الله بن محمد بن عبـد الله بن ناصر ، غفر الله له ولوالديه ولجميـع المسلمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم » .

وعلى هامش الصفحة الأخيرة من المخطوط كتبت هذه العبارة : « بلغ مقابلة وتصحيحا على أصله المنقول منه فصح إن شاء الله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . تحريره ١٣ ش سنة ١٣٢٢ » . وفى ظهر هذه الصفحة (وهى آخر صـفحات الكتاب) كتب فى أسـفل الصفحة : ورقة وتحتها ١٤٩ وبعدها : مسطرة وتحتها ٢٣ ثم كتب كلمة « سلامه » وبجانبها روجع الكتاب .

وخط هذا الجزء هو نفس خط الجزء الأول ، وهـو خط معتاد نسـخ واضح بالحبر الأسود ، ومقاس الصفحات وعدد السطور والكلمات هـو نفس ما نجده فى الجزء الأول من الكتاب .

رابعا ـ مخطوطا مكتبة رامبور (بالهند) = ر

الجزء الأول من هذين المخطوطين يحمل رقم ١٥٧٠ وجاء فى بيانات المكتبة :

كتاب العقل والنقل ـ المجلد الأول .

مصنف : ابن تيميـة الحرانى المتوفى ٧٢٨ هـ .

زبان : عربى . فن الردود نمبر ١٥٧٠

ثم يوجد رقم 35 وتحتــه كتب اسم الكتاب بحـروف لاتينية هـكذا :
Kitabul ‘Aquli wan - Naql وتحت ذلك رقم I570

أما الصفحة الأولى من المصورة ففى أعلاها كتب رقم ٢١٦ وتحته : الجـزء الأول من كتاب العقل والنقل .

وتحت ذلك إلى اليسار كتبت عبارة بالفارسية : مزيد معرفت نواب مرزاخان ٦ فروری سنة ١٨٨٢ م .

وترجمة ذلك بالعربية : لمزيد معرفة النواب مرزاخان ٦ فبراير سنة ١٨٨٢م .

وظهر هـذه الصفحة بيضاء . وفى يسار الصـفحة التالية يوجد رقـم ٢١٦ وتحته خـط ثم رقم ٥٨٣٦ وتحت ذلك كلمة موجودات هكذا :

٢١٦
———
٥٨٣٦
———
موجودات .

وفى ظهر هذه الصفحة يوجد نص سؤال موجه إلى ابن تيميـة والجواب عليه كما يلى :

«سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعـالى عمن يعتقد الجهة هل هو مبتدع أو كافـــر ؟

الجواب : أما من يعتقد الجهة فإن كان يعتقد أن الله فى داخل المخلوقات ، وتحويه المصنوعات ، وتحصره السماوات ، أو يكون بعض المخلوقات فوقه و بعضها تحته ، فهذا مبتدع ضال .

وكذلك أيضا إن كان يعتقد أن الله يفتقر إلى شيء يحمله إلى العرش أو غيره فهو أيضا مبتدع ضال .

وكذلك إن جعـل صفات الله مثل صفات المخلوقين فيقول : استواء كنزول (كذا) المخلوق ، أو نزول كنزول المخلوق ونحو ذلك ، فهذا مبتدع ضال .

فإن الكتاب والسنة مع العقل دلت على أن الله لا تماثله المخلوقات فى شىء من الأشياء ، ودلت على أن الله غنى عن كل شىء ، ودلت على أن الله مباين لمخلوقاته عال عليها .

و إن كان يعتقد أن الخالق تعـالى بائن عن المخلوقات ، وأنه فوق سماواته على عرشه بائن من مخلوقاته ، فإنه ليس فى مخلوقاته شىء من ذاته ، ولا فى ذاته شىء من مخلوقاته ؛ وأن الله غنى عن العرش وعن كل ماسواه لا يفتقر إلى شىء من المخلوقات ، بل هو مع استوائه على عرشه يحمل العرش وحملة العرش بقدرته ، ولا يمثل اســتواء الله باستواء المخلوقين ، بل يثبت لله ما أثبتــه لنفسه من الأسماء والصفات ، و ينفى عنه ممـاثلة المخلوقات ، و يعلم أن الله ليس كمثله شىء لا فى ذاته ولا فى صــفاته ولا فى أفعاله ؛ فهـذا مصيب فى اعتقاده ، موافق لسلف الأمة وأئمتها ، فإن مذهبهم أنهـم يصفون الله بمـا وصف به نفسه و بمـا وصــفه به رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، فيعلمون أن الله بكل شىء عليم ، وعلى كل شىء قدير ، وأنه خلق السماوات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ثم استوى على العـرش ، وأنه كلم موسى تكليما ، وتجلى للجبل فجعله دكا هشــيما ، و يعلمون أن الله ليس كمثله شىء فى جميـع ما وصف به نفسه ، و ينزهون الله عن صفات النقص والعيب ، و يثبتون له صفات الكمال ، و يعلمون أنه ليس له كفوا أحد فى شىء من صفات الكمال .

قال نعيم بن حماد الخزاعى : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد صفات الكمال فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها ، والله أعلم .

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله : أهل السنة يجمعون على الإقرار بالصفات كلها الواردة فى الكتاب والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون ولا يحدون فيه صفة محصورة .

انتهى كلامه » .

وبعد هذه الرسالة[1] يوجد بياض فى باقى الصفحة .

أما الصفحة التالية فكتب فى أعلاها : « وجدت مكتوبا على ظهر هذا الكتاب ما لفظه » .

وتحت ذلك كتب فى أول السطر ما يلى :

«وجدت مكتوبا على ظهر ترجمة المصنف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله لتلميذه الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادى ما صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم :

من أصغر العباد عبد الله بن حامد إلى الشيخ الإمام العالم العامل ، وقدوة الأفاضل والمحافل ، المحامى عن دين الله ، والذاب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمعتصم بحبل الله ، الشيخ المكرم المبجل أبى عبد الله ، أسبغ الله عليه نعمه ، وأيد بإصابة الصواب لسانه وقلمه ، وجمع له بين السعادتين ، ورفع درجته فى الدارين بمنه ورحمته .

(١) هذه الرسالة نشرت فى مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٥/٢٦٢ – ٢٦٣ .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أما بعد ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو، ثم وافانى كتابك وأنا إليك بالأشواق، ولم أزل مسائلا ومستخبرا الصادر والوارد الأنباء ، طاب مسموعها ، وسر مايسر منها . وما تأخر كتابى عنك هـذه المدة مللا ولا خللا بالمودة، ولا تهاونا بحقوق الإخاء، حاشا لله أن يشوب الأخوة فى الله جفاء،ولا أزال أتعلل بعد وفاة الشيخ الإمام — إمام الدنيا رضى الله عنه — بالاسترواح إلى أخبار تلامذته وإخوانه وأقاربه وعشيرته والخصيصين به ، كما فى نفسى من المحبة الضرورية التى لا يدفعها شىء، على الخصوص لما اطلعت على مباحثه واستدلالاته التى تزلزل أركان المبطلين ، ولايثبت فى ميادينها سفسطة المتفلسفين ، ولايقف فى حلباتها أقـدام المبتـدعين من المتكلمين . وكنت قبل وقوفى على مباحث إمام الدنيا — رضى الله عنه — قد طالعت مصنفات المتقدمين، ووقفت على مقالات من المتأخرين من أهل الإسلام، فرأيت منها الزخارف والأباطيل والشكوكات التى يأنف المسلم الضعيف فى الإسـلام أن تخطر بباله ، فضلا عن القوى فى الدين ، فكان يتعب قلبى ويحـزننى ما يصير إليه الأعاظم من المقالات السخيفة والآراء الضعيفة ، التى لا يعتقـد جوازها آحاد الأمة ، وكنت أفتش على السنة المحضة فى مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله على الخصوص، لاشتهارهم بالتمسك بمنصوصات إمامهم فى أصول العقائد، فلا أجد عندهم مايكفى، وكنت أراهم يتناقضون إذ يؤصلون أصولا يلزم فيها ضد مايعتقدون، أو يعتقدون خلاف مقتضى أدلتهم ، فإذا جمعت بين أقاويل المعتزله والأشـعرية وحنابلة بغـداد وكرامية خراسان ، أرى أن إجمـاع هؤلاء المتكلمين فى المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقلى والنقلى ، فيسوؤنى ذلك وأظل(١) أحزن حزنا لا يعـلم كنهه

(١) فى الأصل : وأضل .

إلا الله ، حتى قاسيت من مكابدة هـذه الأمور شيئا عظيما لا أسـتطيع شرح أيسره، وكنت ألتجئ إلى الله سبحانه وتعالى وأتضرع إليه، وأهرب إلى ظواهر النصوص، وألقى المعقولات المتباينة والتأويلات المصنوعة فتنبو الفطرة عن قبولها، ثم تشبثت فطرتى بالحق الصريح فى أمهات المسائـل ، غير متجاسرة على التصريح بالمجاهرة قولا وتصميما للعقـد حيث لا أراه مأثورا عن الأئمـة وقدماء السلف ، إلى أن قدر الله سبحانه وقوع مصنف الشيخ الإمام — إمام الدين — فى يدى، قبيل واقعته الأخيره بقليل ، فوجدت فيه ما بهرنى من موافقة فطرتى لمـا فيه ، وعزو الحق إلى أئمـة السنة وسالف الأمة ، مع مطابقه العقول والنقول ، فبهت لذلك سرورا بالحـق ، وفرحا بوجود الضالة التى ليس لفقـدها عوض ، فصارت محبة هذا الرجل — رحمه الله — محبة ضرورية تقصر عن شرح أقلها العبارة ولو أطنبت، ولمـا عزمت على المهاجرة إلى لقيه وصلنى خبر اعتقاله، وأصابنى لذلك المقيم المقعد. ولمـا حججت سنة ثمـان وعشرين صممت العـزم على السفر إلى دمشق لأتوصل إلى ملاقاته ببذل مهما أمكن من النفس والمـال للتفريج عنه ، فوافانى خبر وفاته — رحمه الله تعالى — مع الرجوع إلى العراق، قبيل وصولى الكوفة ، وجدت عليه ما لا يجـده الأخ على شـقيقه ، واستغفر الله ، بل ولا الوالد الثاكل على ولده ، وما دخل على قلبى من الحزن لموت أحد من الولد والأقارب والإخوان كما وجدته عليه — رحمه الله تعالى — ولا تخيلته قط فى نفسى ولا تمثلته فى قلبى، إلا و يتجدد لى حزن جديد كأنه محدثه ، ووالله ما كتبتها إلا وأدمعى تتساقط عند ذكره أسفا على فراقه وعدم ملاقاته ، فإنا لله و إنا إليه راجعون، فلا حول ولا قوه إلا بالله العلى العظيم . وما شرحت هـذه النبذه من محبـة الشيخ رحمه الله تعالى إلا ليتحقق بعدى عن الملل الموهوم ، لكن لمـا سبق الوعد الكريم منـكم بإنقاذ فهرست

مصنفات الشيخ رضي الله عنه ، وتأخر ذلك عني ، اعتقدت أن الإضراب عن ذلك نوع تقية ، أو لعذر لا يسعني السؤال عنه ، فسكت عن الطلب خشية أن يلحق أحدا ضرر — والعياذ بالله — بسببي ، لما كان قد اشتهر من تلك الأحوال ، فإن أنعمتم بشيء من مصنفات الشيخ — رحمه الله تعالى — كانت لكم الحسنة عند الله تعالى علينا بذلك ، فما أشبه كلام هذا الرجل بالتبر الخالص المصفى . وقد يقع في كلام غيره من الشُبه والغش والشبه المدلس بالتبر ما لا يخفى على طالب الحق بحرص وعدم هوى ، ولا أزال أتعجب من المنتسبين الى حب الإنصاف في البحث ، المبرزين على أهل التقليد [1] المعقولات التي يزعمون أن مستندهم الأعظم الصريح منها ، كيف يباينون ما أوضحه الحق وكشف عن قناعه ؟ وقد كان الواجب على الطلبة شد الرحال إليه من الآفاق ليروا العجب ، وما أشبه حال المباينين له من المنتسبين إلى العلم الطالبين للحق الصريح الذي أعياهم وجدانه بحال قوم ذبحهم العطش والظمأ في بعض المفازات ، فحين أشرفوا على التلف لمع لهم شط كالفرات أو دجلة أو كالنيل ، فعند معاينتهم لذلك اعتقدوه سرابا لا شرابا ، فولوا عنه مدبرين ، وتقطعت أعناقهم عطشا وظمأً ، فالحكم لله العلي الكبير . وما أرسلنا الكتب المقابلة من الطرفين ففيه تعسف ، وتمهدون العذر في الإطناب . فهذا الذي ذكرته من حالي مع الشيخ كالقطرة من البحر ، و إن أنعمتم بالسلام على أصحاب الشيخ وأقاربه — كبيرهم وصغيرهم — كان ذلك مضافا إلى سابق إنعامكم ، و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته ، وأنتم في أمان الله ورعايته ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . هذا آخر الرسالة .

(١) بياض بالأصل ولعل الصواب " من أصحاب المعقولات " .

قال الناقل : والظاهر أن الكتاب الذى ذكر صاحب الرسالة أنه وقع فى يده هو هذا الكتاب الذى هو العقل والنقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم » .

وفى صفحة العنوان كتب ما يلى :

« هذا فسطاط الإنصاف والعدل ، فى درء تعارض العقل والنقل ، تصنيف الآية الظاهرة ، والحجة الباهرة ، ماشطة العصر ، بل نادرة الدهر ، شيخ الإسلام ، بحر العلوم ، وصدر القروم[1] ، الناسك العابد الزاهد ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، آمين » .

وأما الصفحة الأولى من المخطوط (ص ١) فتبدأ بنفس بداية النسخ الأخرى :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه أستعين .

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ... الخ » .

ويستمر الكتاب مقابلا للمطبوع حتى آخر صفحة وكتب فى أعلاها ٣٣٦ صفحة (وهذا يعنى أن عدد أوراق المخطوط ١٦٨ ورقة) وتنتهى هذه الصفحة بنفس نهاية حـ ١ من مخطوط آصفية ، حـ ١ من مخطوط طلعت ، وهو يقابل آخر حـ ٢ (ط . بولاق) ، ٢١٨/٢ (ط . السنة المحمدية) :

« ... والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل ، فثبت بطلان قولهم على التقديرين » .

---

(١) فى « لسان العرب » مادة : « قرم » : « والقروم من الرجال : السيد المعظم ... وإنما هو بالراء أى المقدم فى المعرفة وتجارب الأمور » .

وبعد ذلك كتبت العبارات التالية على شكل مثلث مقلوب الرأس :

" نجز الجزء الأول بعون الله ، يتلوه فى الجزء الثانى : قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى .

فرغت منه ٢٢ من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليما كثيرا دائما ، آمين » .

وعلى يمين هذه العبارات يوجد ختم مطموس للمكتبة .

ولا توجد إشارة إلى اسم الناسخ ، أما تاريخ النسخ فإن الرقم المكتوب يمكن أن يقرأ ١٣٣٠ أو ١٣٠٣ أو ١٠٣٣ .

فإذا لاحظنا أن هـذا الكتاب تملكه نواب مرزاخان سنة ١٨٨٢ م استبعدنا أن يكون تاريخ النسخ هو ١٣٣٠ أو ١٣٠٣ ورجحنا أن يكون التاريخ هو ١٠٣٣ هـ .

ولم تصلنى من المكتبة بيانات عن مقاس صفحات المخطوط ، أما مسـطرة الصفحات فهو ٢٥ سطرا وعدد الكلمات حوالى ١٣ كلمة فى كل سطر .

وخط المخطوط — كما فى المصورة — خط نسخ واضح ، وبعـد آخر سـطر فى ظهور الصفحات كتبت كلمات هى مفاتيح للصفحات التى تليها .

ولا توجد أرقام للصفحات ، وتوجد بعض العناوين فى هوامش الصفحات كما توجد بعض التعليقات .

أما المخطوط الثـانى فى رامبور فيحمل رقم ١٥٦٩ . وقد راسلت الأسـتاذ آرشى أمين مكتبة رامبـور (مكتبة رازا Raza برامبور) أكثر من مرة بشـأن هذين المخطوطين ، وكتب يصف لى هـذا المخطوط الثـانى قائلا إن أوراقه غير

مرتبة وغير مرقمة ولا يوجد ما يدل على ترتيبها ، و إن كان يظن أنها تقابل الجزئين الثانى والثالث من الكتاب فى حين أن المخطوط الأول يقابل الجزئين الأول والثانى منه إلى نهاية ما طبع على هامش « منهاج السنة » .

والواقع أن هذا الجزء الثانى — مع أهميته القصوى — كان كما ذكر لى الأستاذ آرشى غير مرتب مطلقا، بل يمكن أن يوصف بأنه أوراق متناثرة جمعت بغير نظام.

وعلى الصفحة الأولى من المصورة كتب عنوان الكتاب فى أعلى الصفحة بحروف لاتينية ، وفى منتصف الصفحة كتب : « رضا لا تبريرى رام بور » وتحتها : « كتاب : بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » وتحتها : « مصنف : تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن تيمية الحرانى المتوفى سنة ٧٢٨ هـ . »

وتحت ذلك : « زبان : عربى — فن الردود — نمبر ١٥٦٩ » . وفى أعلى الصفحة التالية كتب : « نمبر ١٥٦٩ » . وكتب فى أعلى الصفحة التى تليها : « نمبر ١٦٩٢ » وتحت ذلك « كتاب العقائد قلمى » وعلى يمين ذلك « نمبر ٢٧٢ » وعلى اليسار « كلام عربى » .

أما الصفحة الأولى من المخطوط فتبدأ بعبارة : « و إن كان فى ذلك استحالة لطينتها من الماء والهواء والتراب، لكن خلق الحيوان والنبات والمعدن من العناصر ليس هو من جنس استحالة هذه المولدات بعضها إلى بعض ... اخ » .

وعلى يسار هذه العبارات فى الهامش كتب ما يلى : ٥٦

٥٦٨٥

ع

موجودات

وآخر عبارات هذه الصفحة « ... وهذا من أعظم ضلال هؤلاء حيث عمدوا إلى ما هو من أعظم آيات الرب الدالة الشاهدة » .

وفى أسـفل هامش الصـفحة الأيسر يوجد ختم للمكتبـة ولكنه غير واضح فى المصورة ، وقد تكرر هذا الختم فى صفحات أخرى وهو أكثر وضوحا فيها .

وتبدأ الصفحة التالية كما يلى: «بوجوده وقدرته ومشيئته وعلمه وحكمته...الخ» . ومن هذا يتضح أنهـا التالية فى الترتيب للصفحة السابقة. وبعد منتصف الصفحة نجد ما يلى : «الوجه العشرون (وفى الهامش إشارة إلى كلمة « الحادى و » أى الوجه الحادى والعشرون) : أن يقال معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال وتقـديم ذلك عليها ... الخ » .

إلى أن نصـل إلى ظهـر ص ١٣٤ وهى آخر صفحة فى هـذا الجزء فنجد فى آخرها العبارات التالية : « ... إذ ليس فى الخارج مشترك ، بل كل شيء فهو نفسه ليس مشاركا لغيره فى شيء فيكون مخالفا له إذا جعل الاختلاف قسيم الاشتراك ، وأما الاختلاف الذى هو قسيم التشابه فهذا قد يكون فى الخارج » .

وعلى هامش هذه العبارات ظهر جزء من ختم المكتبة .

وفى أعلى الصفحة كتب : صفحة ٢٦٦ بخط مخالف لخط الناسخ .

وخط هذه النسـخة مخالف لخط الجزء الأول من المخطوط وهو خط نسـخ واضح ، ومسطرة الصفحات ٢٣ سطرا أو ٢٤ سطرا وعدد كلمات كل سطر حوالى ١٣ كلمة ، ولم يصلنى من المكتبة بيانات عن مقاس الصفحات أو غير ذلك .

وعدد ورقات هذا الجزء هو ١٣٤ ورقة .

وقـد عانيت الكثير حتى تمكنت من ترتيب ورقات هـذا المخطوط . وقد بدأت أولا بملاحظة تسلسل معانى الكلام ، ثم وجدت بعض الصـفحات التى

تقابل صفحات فى آخر المطبوع على هامش منهاج السنة، وصفحات أخرى تقابل بعض الصفحات فى مخطوط دبلن . وهكذا استمر الأمر مدة طويلة — لا أكون مغاليا إن قلت إنها استمرت شهورا — حتى تمكنت من ترتيب أكثر الصفحات على وجه التقريب .

ثم تبينت أن مخطوطة مختصر الهكارى تقابل أكثر هذه الصفحات فقابلت بينها وبين المخطوط حتى وصلت إلى الترتيب المطلوب .

والمخطوط ينقسم إلى جزء يقابل صفحات من آخر الجزء الرابع (ط . بولاق) وهذا الجزء عبارة عن ٥١ صفحة تقابل الصفحة ص ٣٧ من الجزء الرابع وتستمر الصفحات إلى نهاية الجزء ص ٢٨٠ مع وجود سقط فيها .

والقسم الثانى هو القسم الذى يلى الجزء المطبوع، وهو أهم قسم لأنه ينفرد هنا ولا توجد معه نسخة أخرى وهو مؤلف من ١٧٥ صفحة يوجد فيها بعض السقط، ولا يكمله سوى صفحات من مختصر الهكارى كما سنبين فيما بعد .

وأهمية هذا القسم أنه يستغرق الوجوه من ٢٠ إلى ٤٣ (من وجوه رد ابن تيمية على قانون التأويل) .

والقسم الثالث هو القسم الذى يقابل أول مخطوطة دبلن وتوجد منه ٣٥ صفحة تبدأ مع أول صفحات دبلن وتنتهى مع ص ٤٢ مع وجود سقط فيها .

خامسا — مخطوط دبلن = د .

يوجد هذا المخطوط فى مكتبه شستر بيتى Chester Beatty بدبلن بأيرلندا ورقمه ٣٥١٠ . وفى بيانات فهرست المكتبة أن عنوانه هو الجمع بين العقل والنقل Al Jam'a Bayna Al 'Aql wal Naql وأنه الجزء الثالث من الكتاب وأن تاريخ نسخه ٧٣٧ .

والصفحة الأولى من المصورة كتب عليها بالانجليزية : مكتبة أيرلندا القومية — قسم التصوير الفوتوغرافى — وتحتها : شستر بيتى — مخطوط رقم ٣٥١٠ .

وتحت ذلك خط مقسم إلى ست بوصـات وتحتـه خط مقسم إلى ست ســنتيمترات .

والصـفحة التاليـة كتب فى أعلاها بالانجلـيزية : A Chester Beatty وبجوارها رقم 3510 داخل دائرة وبعدها فى طرف الصفحة الأيمن 510 .

وفى ثلث الصفحة الأخير كتب 268 folios أى ٢٦٨ ورقة .

وفى أسفل الصفحة من اليسار كتب رقم 614 وعليه شطب .

وأما الصـفحة الأولى من المخطوط ففى أعلاها من جهة اليسار كتب رقم 1 (ونلاحظ أن الترقيم يستمر حتى ص 5 لوجوه الصفحات مع عدم ترقيم ظهورها ثم يوجد رقم بعد كل ٥ ورقات أى رقم 10 ثم 15 وهكذا) .

وتبدأ الصفحة كما يلى :

"أن يخالف ذلك، وهذا ينتفع به كل من آمن بالرسول. الثالث أن نبين أن المعقول الصريح يوافق ما جاءت به الرسل ... الخ " .

وقد رقمت الصفحات 267 و 268، ونجد أن الصفحة الأخيرة هى ظهر ص ٢٦٨ وآخرها : "... فليس فى دينهم الصحيح لا مايخالف صحيح المنقول ولا مايخالف صريح المعقول ، ولايتناقض صحيح المنقول وصريح المعقول .

والمقصود هنا أن الممكن لا يترجح إلا بمرجح ، وأن هذا متفق عليه بين العقلاء، والله أعلم "

وبعد ذلك توجد دائرة علامة على نهاية الكلام ، وكتب بجوارها بخط صغير : بلغ مقابلة .

وإلى يسار ذلك كتب على شكل مثلث مقلوب تقريبا ما يلي :

" آخر المجلد الثالث من الجمع بين العقل والنقل تأليف شيخنا الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله ورضي عنه .

كتبه الفقير إلى ربه القدير ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن يوسف المقدسي[1] ، وذلك في ثالث عشر[2] من شهر القعدة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة بمدرسة ابن المنجا الصدر ، داخل دمشق المحروسة " .

والصفحة التالية بيضاء لا يوجد فيها غير رقم 614 ، داخل دائرة .

وكتب المخطوط بخط نسخ واضح ليس مضبوطا بالشكل ، قليل النقط ومتصل تقل فيه الفواصل أو أوائل السطور ، ومسطرة الصفحات ٢٣ سطرا وفي كل سطر حوالى ١٥ كلمة ، ولا توجد في نهاية الصفحات كلمات هي بمثابه مفاتيح للصفحات التي تليها ، ولا توجد تعليقات في هوامش الكتاب .

وقد تبينت من مقابلة هذا المخطوط على مخطوطة الهكاري وجود سقط بعد ص ٢٥ ولكنه سقط قصير وسوف أتمه من مختصر الهكاري بإذن الله .

وسبق أن ذكرت أن مخطوطة استانبول تقابل مخطوطة دبلن من ص ١٢٩ إلى آخر صفحة فيها (دبلن) وهي ظهر ص ٢٦٨ .

(١) هو جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الله بن العفيف محمد بن يوسف بن عبد المنعم بن نعمة بن سلطان بن سرور المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي ، الإمام العالم العامل العابد . ولد سنة ٦٩١ وتوفي سنة ٧٥٤ ، تتلمذ عليه ابن كثير وابن رجب . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٧٦/٦ ؛ الدرر الكامنة ٢٢٩/٤ .

(٢) وقد تقرأ : ثالث عشرين .

أما ما قبل ذلك فلا توجد نسخة أخرى تقابله اللهم إلا الصفحات الموجودة فى الجزء الثانى من مخطوط رامبور، وهى – كما ذكرت – ٣٥ صفحة من ص ١ إلى ص ٤٢ (مع وجود سقط يتخللها) .

سادسا – مخطوط التيمورية = ت

هذا المخطوط هو تتمـة المخطوط السابق ، كتبه نفس الناسخ . وقد حصلت على صورة منه أرسلت إلىّ فى انجلترا سنة ١٩٥٧ أثناء إعدادى رسالة الدكتوراة .

والمخطوط ورد ذكره فى فهرس الخزانة التيمورية ٤ / ٢٩ كما يلى :

" الجمع بين العقل والنقل – للإمام أحمد بن تيمية، الموجود منه الجزء الرابع .

جزء ١ – مجلد ١ – خط ٧٣٨ " ورقم المخطوط ١٨٢ .

وفى أعلى الصفحة الأولى من المخطوط جهة اليمين كتب رقم ٥٠٠ ، وفى جهة اليسار إلى أسفل قليلا كتب : ١٨٢ عقائد .

وأمام هذه العبارة فى وسط الصفحة كتب بحبر أحمر : ١٩ هـ ، وأسفل منها قليلا كتب بحبر أحمر : « ستة (كذا) وعشرون كراسة » وتحت ذلك قليلا كتب بقلم كوبيا : "الرابع من العقل والنقل" وتحتها بكوبيا : تم تصوير .

وفى الثلث الأخير من الصفحة إلى جهة اليسار كتب مايلى :

" الحمد لله ، الملك لله وحده لاشريك له "

وتحت ذلك كتبت عبارة يمكن أن تقرأ هكذا :

كتبه الفقير محمد هبة الله عفى عنه

وتكررت نفس العبارة الأخيرة إلى جهة اليمين و كتب إلى جوارها بخط مائل : من لم يبت والدين يصدع قلبه .

وأما الصفحات الثلاث التالية فبيضاء ولا يوجد فى ظهر الصفحة الأخيرة منها سوى أثر حبر انطبع من عبارة : عقائد تيمورية ، فى الصفحة التالية .

وأما هـذه الصفحة التالية ففى أعلاها كتب : فقه تيمورية وعلى كلمة فقـه شطب وفوقها كلمة عقائد، وتحت ذلك يوجد خط كتب تحته رقم ١٨٢ .

و إلى يمين ذلك كتب : من كتب محمد بن محمد الحنبلى ، وفوق هذه العبارة كتب سنة ٩٥٤ (وقد تكون ٩٠٤).

و إلى يسار الصفحة كتب ما يمكن أن يقرأ : من كتب فتح الله .

وتحت عبارة عقائد تيمورية توجد عبارة غير واضحة قد تقرأ :

قنية عيسى

وكتب تحت ذلك عنوان الكتاب كما يلى :

" المجلد الرابع من كتاب الجمع بين العقل والنقل "

ثم كتبت السطور التالية تحت العنوان :

" تصنيف الشيخ الإمام ، العالم العلّامة، الحافظ القدوة ، الكامل الربانى ، حجة الإسلام ، مفتى الشام ، بقية السلف ، عمدة الخلف ، شيخ العصر ، فريد الدهر ، ناصر الشريعـة ، قامع البـدع الشنيعة ، علّامة العلمـاء ، وارث علوم الأنبيـاء ، حجة الله على العباد ، راد أهل الزيغ والعناد ، بركة المسلمين ، القائم ببيان الحـق ونصر الدين ، آخر المجتهدين ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن الإمام

العــالم العلّامة مفتى المسلمين شهاب الدين أبى الفتح عبد الحليم بن الإمام العــالم العلامة المحقق الحجة شيخ الإسلام ركن الشريعة مجد الدين أبى البركات عبدالسلام ابن عبــد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن محمــد بن على بن عبد الله الحــرّانى ثم الدمشق الحنبلى، قدّس الله روحه الطاهرة، وأحيا ذكره ومآثره، بمنّه وكرمه».

ولا يوجد فى الصفحة بعد ذلك سوى ختم المكتبة التيمورية الذى يظهر تحت هذه العبارات وكتب فيه :

وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر ٩٠٢ (لعلها ١٩٠٢)ــ ١٣٢٠ .

وأما الصفحة الأولى من المخطوط (ص ٢ حسب ترقيم المكتبة) فأولهــا : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب يسر وأعن ، يا أرحم الراحمين .

فصل : ثم إن الرازى مع سلوكه المسلك المتقدم ذكر أن هذه المقدمة ــ أعنى أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ... الخ » .

وأما الصفحة الأخيرة فهى ص ٥٢٢ (حسب ترقيم المكتبة) وتنتهى بالعبارات التالية : « ... وإن كان هو لم يستعن بأولئك ابتداء، لكن الله يسرما فيــه الهدى والنصر لعباده المؤمنين ، وكفى بربك هاديا ونصيرا .

وهذا آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيراً » .

وتحت ذلك على شكل مثلث مقلوب الرأس :

« فرغ من نسخه العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير، يوسف بن عبدالله بن محمد ابن يوسف بن عبد المنعم بن نعمة بن سلطان بن سرور المقدسى يوم السبت أذان العصر (وبعــدها حوالى ثــلاث كلمات ممحــوة) ثامن عشر المحرم، سنة ثمــان

وثلاثين وسبعمائة (وبعدها عبارة قد تقرأ : ببستان الأعز ، أو : بنيسان الأغر) رحم الله كاتبه ، ولمن قرأ فيه ودعا له بالمغفورة (فى الأصل : بالمغرفة) ولجميع المسلمين ، وصلى الله على النبي محمد وآله » .

و إلى يمين ذلك كتبت العبارات التالية على شكل مثلث رأسه إلى أعلى :

« بلغ مقابلة بحسب الإمكان على نسخة قو بلت على أصل المصنف رضى الله عنه وهى المنقول منها ، وتكملت مقابلة جميع الكتاب بحمد الله وعونه بعد أذان العصر، يوم السبت ثامن عشر المحرم سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها فى خير وعافيه ، بمنه وكرمه . وكان ذلك بالمكان الذى فرغ من نسخه فيه» .

وكتب تحت ذلك بخط يشبه الخط الذى كتب به عنوان الكتاب العبارات التى تحت العنوان ما يلى :

«أنهى جميع هذا الكتاب نظرًا من أوله إلى آخره (بعدها كلمة غير واضحة ولعلها : وكان) ذلك فى مجالس عديدة، وأزمان مديدة، مطالعة تحقيق، و بحث وتدقيق، كان آخرها فى أواخر شعبان المبارك من شهور سنة خمسين وسبعمائه (و بعد ذلك ماقد يقرأ : قال وكتبه) عبد العزيز بن يحيي بن عبد المنعم بن محمد (و بعد ذلك كلمات غير واضحة كأنها : مدروع الملك (؟) نفعه الله بالعلم ، وزينه بالتقى والحلم » .

والمخطوط ــ كما ذكرت ــ كتبه نفس ناسخ مخطوط دبلن و بنفس الخط، ومسطرة صفحاته أيضا ٢٣ سطرا، وعدد كلمات كل سطر حوالى ١٥ كلمة ، وخط المخطوط خط معتاد واضح تقل فيه النقط وغير مضبوط بالشكل ، والكلام فيه متصل ، ولاتوجد هوامش أو تعليقات تقريبا ، وتوجد مواضع بلاغات (كما

فى ص ٨٢، ٨٧) وتوجد علامة × على هامش بعض الصفحات (كما فى ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠، ٩١ ، ٩٨، ٩٩) ويبدو أنها كتبت بخط حديث . ولا توجد كلمات فى نهاية الصفحات .

وسبق أن ذكرت أن مخطوط استانبول يقابل هـذا المخطوط من أوله حتى ص١٩٨ ، فيما عدا صفحات ناقصة من مخطوط استانبول تقابل صفحات ١٢٦ — ١٦٤ (تيمـورية)، أما بعـد ص ١٩٨ فـلا توجد نسخة أخرى غير نسخة التيمورية .

والصفحات مرقمة بأرقام حديثـة بالكوبيا (فى جميع الصفحات) ويوجد ترقيم بحبر أسود فى كل كراسة بأرقام أقرب إلى الأرقام الهندية، وتوجد كلمات هى مفاتيح للصفحات التالية فى آخر كل كراسة .

سابعا — مخطوطة دمشق = ش

كنت قد رأيت هذا المخطوط فى دمشق سنـة ١٩٥٥ وكان يملكه الأستاذ أحمد عبيد صاحب مكتبة عبيـد بدمشق وقـد تكرم بإطلاعى عليه ، وسجلت حينذاك بعض البيانات الضروريه عنه .

ولمـا شرعت فى تحقيق هذا الجزء الأول رأيت أن أحصل على صورة من هذه النسخة ، فأرسلت إلى دمشق أسأل عنه ، فتبينت أن الأستاذ عبيد باعه، ولم أتمكن من معرفة المشترى إلا بعد مدة طويلة ، وهو المكتب الإسلامى للطباعة والنشر.

وكتبت دار الكتب إلى المكتب الإسلامى بدمشق للحصول على ميكروفيلم من المخطوط ، وتفضل المكتب مشكورًا بإهداء دار الكتب نسخة الميكروفيلم المطلوب .

وفى اللوحة الأولى من الميكروفيلم ، وفى النصف الأسفل من الصفحة، وجدت بيانات مطبـوعة على الآلة الكاتبة كتبت بواسـطة المكتب الإسلامى للطباعة والنشر، وهى كما يلى :

كتاب : موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول	المخطوطات
المؤلف : ابن تيمية	وفاته : ٧٢٨
الفن : عقائد قياس ٢٦ × ١٨	الصفحات : ٣٩٢ الورقات : ١٩٧
الكراسات : —	
الناسخ : — تاريخ النسخ : —	تاريخ التأليف : —
أوله : ج ٣ ص ٦٣ الأولى	آخره يتلوه الوجه التاسع عشر (مطبوع
ج ٢٥٩ الفق	ج ٤ ص ٢٦٧)
الرقم : ٦٥٤	ملاحظات : غير منقوط غالبا
الرقم المتسلسل ٢٣٤٧	ن : نوادر
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر	

أما النصف الأعلى من اللوحة فظهرت فيه الصفحة الأولى من المخطوط وفى أعلاها من جهة اليسار كتب ما يلى :

أحمد بن محمد وبعدها كلمة كأنها : النجا .

ويبدأ السطر التالى بكلمة كأنها : المحل، و بعدها : بمدرسة أبى عمر فى الصالحية .

وأمام هذا السطر من جهة اليسار كتبت عبارات غير ظاهرة بالمصورة يمكن أن تقرأ هكذا : الحمد لله تعالى .

هذا الكتاب عند الفقير إلى لطف الله تعالى الخفى، عبده رمضان بن موسى المطيع الحنفى، غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين .

وفي أسفل الصفحة من جهة اليمين كتب ما يلى :

الثانى من موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول . وتوجد تحت ذلك عبارات لا تقرأ ، ظهر منها :

العلامة ... ... بن تيمية

وفى أسفل الصفحة من جهة اليسار توجد كتابة غير واضحه يمكن أن تقرأ :

ملك العبد الفقير محمد ... الألوى .

ورجحت أن تكون الكلمة الأخيرة هى الآلوسى .

وقد رجعت إلى الأعلام[1] للزركلى فوجدته ذكر ثلاثة من أسرة الآلوسى ليس فيهم من يسمى بمحمد ، ولكنى وجدت كتابا للأستاذ عباس العزاوى المحامى هو : « ذكرى أبى الثناء الآلوسىّ » أورد فى آخره[2] أسماء أسرة الآلوسى ، ومنهم محمد فؤاد ، وهو ابن أحمد شاكر وحفيد السيد أبى الثناء شهاب الدين محمود الآلوسى .

كما أن بيريز فى مقالة « الآلوسى » فى دائرة المعارف الإسلامية[3] ذكر من أسرة الآلوسى محمد حامد[4] ، وقد توفى سنة ١٢٩٠ هـ/١٨٧٣ م .

فلعل المقصود أحدهما ، والكلمة التى تظهر فى المصورة بين محمد ، الآلوسى هى أقرب إلى كلمة «حامد» ولذلك فإننى أرجح أنه هو المقصود .

(١) أشهر أعلام أسرة الآلوسى فى « الأعلام » هم : محمود بن عبد الله المتوفى سنة ١٢٧٠ ، ونعمان بن محمود المتوفى سنة ١٣١٧ ، وعلى بن نعمان المتوفى سنة ١١٤٠ ، ومحمود شكرى المتوفى سنة ١٣٤٢ — الأعلام ١٨/١ .

(٢) ص ٩٥ ، ط . شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٥٨/١٣٧٧ .

(٣) الطبعة الجديدة (كتاب الشعب) .

(٤) وسماه الأستاذ العزاوى : السيد حامد .

والميكروفيلم ينقسم إلى خمس قطع تبـدأ الأولى بالصفحة التى وصفتها وتنتهى هذه القطعة ص٩٧ (ترقيم المكتبة) والعبارة الأخيرة فيها هى : «وهل هذا إلا مجرد مقالة لفظية مع فرط التباين فى المعـنى ، وهل يقول عاقل : إن الموجود الواجب بنفسه ... » وهى تقابل السطر الأول والثانى ١٨٧/٣ (بولاق) .

وتبدأ القطعة الثانية من الفيلم بصفحة ٩٨ وأولهـا : «والموجود الذى وجب بغيره إذا لم يحتج إلى معدوم فالمعدوم الذى لم يجب بنفسه ولا بغيره ... » .

وتنتهى هذه القطعة ص ١٨١ وآخرها : « وإنمـا تنازع فى ذلك نفاة الأسماء وهم النفاة من الجهمية والباطنية فلا يسمونه ...» وهذه العبارات الأخيرة لا توجد فى المطبوعة ولكن أول ص ١٨١ من المخطوط يقابل السطر السادس من هامش ص ٢٣٦ (جـ ٣) من المطبوع ، ويبدأ بهذه العبارات « ... الكلية وهو المطلوب وإن افتقر إلى الأول لزم الدور القبلى . . »

وتستمر المقابلة مع هامش ص ٢٣٦ حتى عبارة « . . لا يوجب إمكان ذلك فى الخارج » وبعـدها بياض فى المطبوع يوجد فى مقابله كلام فى المخطوط يبـدأ من الثلث الأخير من ص ١٨١ ويستمر إلى آخرها ، ويستمر السقط بعد ذلك بمقدار صفحة ونصف (من صفحات المخطوط) ويتصل الكلام الساقط بالكلام الموجود بعد البياض كما يلى « . . وحينئذ فما ذكر من التقديرات الذهنية لا دليل فيها لهم ، فإذا كان قد علم أنه لابد من موجود بنفسه ... » وهذا الكلام يوجد فى منتصف ص ١٨٣ من المخطوط .

ويبدو أن مصور الميكروفيلم أخطأ فصور صور ١٤ صفحة بعـد صفحة ١٨٢ (قابلت منها حتى ص ١٩٤) فى أول القطعة الرابعة ، ثم ترك هذه القطعة ، وبدأ القطعة

الثالثة بأول ص ١٨٨ (من المخطوط) (ولكنها مرقمة فى المصورة برقم ١٩٠) وأول عبارة فيها هى « به لا يضر فإن السؤال قائم ... » . وهكذا تستمر صفحات القطعة الثالثـة مقابلة لصفحات المطبوعة وتنتهى عنـد ص ٢٤٩ وآخر عبـارة فيها هى : « وربما فهم أو أوهم فى العرف استحالات كالأمراض والغموم والأحزان ونحوها إذا قيل فلان حدث به حادث ، وكثير منهم يعبر بالأحداث عن . . » .

وهذه العبارة توجد فى سطور ٤ — ٨ من هامش ص ١٨ ج ٤ (بولاق) .

أما القطعة الرابعة فتبدأ كما ذكرنا بالصفحات التى صورت خطأ فى غير مكانها (١٤ صفحة) ثم يوجد بياض بالفيلم وبعده تبدأ ص ٢٥٠ (تقابل ١٨/٤) بالعبارة التالية « المعاصى والذنوب ونحو ذلك ... » .

وتستمر صفحات الميكروفيلم مقابلة لصفحات المطبوعة حتى تنتهى هـــذه القطعة عند ص ٣٢٣ (من المخطوط) وآخرها هذه العبارات « وإذا كان مركبا فهل هو جزآن أو ستة أجزاء أو ثمانيـة أجزاء أو ستة عشر » وهذا الكلام يقابل السطور الأولى من هامش ص ١٢٦ ج ٤ (بولاق) .

وتبـدأ القطعة الخامسة من حيث انتهت الرابعـة وتستمر صفحاتها مقابلة لصفحات المطبوعة حتى تنتهى فى ص ٣٩٢ (من المخطوط) ويقابل أولها ص ٢٦٤ ج ٤ (بولاق) وينتهى آخرها بهذه العبارات : « وتبين بهـذا أن من لا يصدق بحدوث الأجسام فلا يقدر على إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم » وهذه تقابل ص ٢٦٧ ج ٤ (بولاق) .

وبعد هذه العبارات كتب ما يلى :

« نجز الجزء الثانى من كتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول تأليف شيخ الإسلام الإمام العلامة تقى الدين أحمد بن تيمية رضى الله عنه .

يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وتوجد بعد ذلك صفحة كتبت فيها نفس بيانات المكتبة الموجودة فى أول المصــــورة .

وكتب فى النصف الأسـفل من الصفحة بخط رقعـة بيانات من المكتب الإسلامى عن تاريخ التصوير واسم المصور .

وكتب المخطوط بخـط معتاد واضح جيد قليل النقط وغير مضبوط بالشكل؛ وصفحات المخطوط مرقمة بأرقام حديثة فى كل الصفحات ، ومسطرة الصفحات ٢١ سطرا، فى كل سطر منها حوالى عشر كلمات . ومقاس الصفحات (حسب بيانات المكتبة) ٢٦ × ١٨ سم .

ولا توجد كلمات فى آخر الصفحات ما عدا الصفحات الأولى من المخطوط، ولا توجد تعليقات أو عناوين فى هوامش الصفحات . وتوجد فى المخطوط زيادات على المطبوعة فى بعض الصفحات ففى ص ٢٧٧ جـ٣ يوجد بياض بالأصـل بعد عبارة « فإن كان الأول لزم أن . . . » (سـطر ٢٧ من الهامش) و بعده عبارة « المقدمة الثانية فهو وجوب تناهى الحوادث . . . . »

ومكان هذا السقط موجود فى الصفحات ٢٢٨ — ٢٣٦ (من المخطوط) .

وعلى العكس يوجد كلام ساقط من المخطوط فى عدة مواضع .

ثامنا — مختصر الهكارى = هـ

هذا المختصر موجـود بدار الكتب برقم ٨١٧ توحيد . والورقه الأولى من المخطوط بيضاء ، وتليها ورقة قديمة تبدو فيها آثار بلل وتعفن وتآكل .

وكتب فى أعلى الصفحة مايلى :

خصوصية ٨١٧ توحيد عموميه ٤٧٢١٩

وكتب رقم ١ فى ركن الصفحة الأيسر بحبر أسود

وفى السطر التالى كتب مايلى :

«وقفت على تفسير لسورة الفاتحة قيل إنه تأليف الإمام فخر الدين الرازى، وها أنا أنقل منه مواضع. قال: إن فرق الضلالة . . . » . ويستمر الكلام وكثير منه غير واضح إلى آخر الصفحة ، وتحته ختم الكتبخانه الخديوية المصرية .

وفى ظهر هذه الصفحة يستمر كلام الصفحة الأولى وأوله :

« فى تخليق العصيتين المجوفتين الملتقيتين على موضع واحد . . . . »

و بعد ذلك توجد خمسة سطور ثم يبدأ السطر السادس بهذه العبارات :

« قال ابن تيمية رحمه الله فى فتاويه المـاردانية : فمن كان من المؤمنين مجتهدا فى طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه . . . »

وكتب فى السطر الأخير من هـذه الصفحة ما يلى : « . . . ويحب العاقل عند الشهوات ويحب الشجيع ولو على الحيات » .

وأما الصفحة الأولى من الورقة الثانية فكتب فى ركنها الأيسر بخط حديث رقم ٢ .

وكتب فى ركن الصفحة الأيمن بخط موازٍ لهامش الصفحة : « لمحمد بن أحمد خطيب داريّا عفا الله عنهما وصفح بفضله ورحمته » .

وكتب فى وسط السطر الأول : « هذا المجلد ملك كاتب هذه الأحرف أحمد ابن الحال الحنبلى »

وكتب بخط كبير تحت ذلك :

« هذا مختصر من كتاب درء تعارض العقل والنقل الذى ألفه الإمام العلامة ، الحبر المحقق المطلع ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميه رحمه الله . اختصره كاتبه محمد بن عبد الله بن أحمد الهكارى الشافعى المقيم بالصلت[1] ، وذلك لما رأيت فيه من النقول الكثيرة الغريبة من كلام الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين ، ومن كلام المتكلمين ، ومن كلام الأصوليين ، ومن الاستدلال بالقرآن والسنة ، وأقوال الصحابة والسلف والأئمة والمحدثين وغير ذلك .

وبالجملة فهو جامع فى فنه لأقوال المذكورين ، وللكتب الغريبة التى لم يوجد النقل عنها إلا فيه . اختصرته ولم أحذف من مقاصده شيئا . والنسخة المنقول منها فى ست مجلدات ، وبعضها بخط المصنف ابن تيميه ، وهى نسخة صحيحة ، وقصدت بذلك الاطلاع على ما فيه من نقول غريبة عن علماء وكتب لا يكاد الطالب يظفر ببعضها ، وأنا أسأل الله تعالى أن يغفر لنا ويعفو عنا بمنّه وكرمه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وجاء هذا المختصر فى مجلدين ، هذا الأول منهما ، والحمد لله وحده » .

ويبدأ الكتاب فى ظهر هذه الصفحة كما يلى :

« بسم الله الرحمن الرحيم   رب لطفك دائما

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فصل : فى قول القائل : إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع والعقل ..... »

(١) محمد بن عبد الله بن أحمد الهكارى ثم الصلتى ، بدر الدين القاضى الشافعى . ولد بعد الثلاثين ونشأ بالصلت فى مشرق الأردن ، ولى قضاء بلده ثم القدس وآخر ماولى حمص ومات بها فى شهر رجب سنة ٧٨٦ هـ . وله « مختصر ميدان الفرسان » لمحمد بن خلف الغزى . أنظر ترجمته فى : الدرر الكامنة ٤ / ٨٥-٨٦ ؛ كشف الظنون ، ع ١٩١٦ ، الأعلام ٧ / ١١٤ .

وتنتهى الورقة الأخيرة من هــذا الجزء بهـذه العبارات « . . . والمشهورات إما من الواجبات وإما من التأديبات الصلاحية وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية ، وإما خلقيات وانفعاليـات ، وإما اسـتقرائيات ، وهى إما بحسب الإطلاق وإما بحسب صناعة » .

وكتب بعد ذلك :

« آخر المجلد الأول من المنتقى من كتاب درء تعارض العقل والنقل للشيخ الإمام العـلامة الأوحد المجتهد أبى العباس تقى الدين أحمـد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رضى الله عنـه . انتقاه لنفسه معلقـه محمد بن عبد الله المكارى الشافعى ، وكان الفراغ من هذا الانتقاء فى العشر الأول من جمادى الآخرة سـنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ببلد الصلت ، والحمد لله وحده ، وصلاته على سيدنا محمد وآل محمد وصحبه وسلامه » .

وكتب فى الركن الأيمن فى أسفل الصفحة :

« يتلوه قال ابن تيمية : قلت : ليس هذا موضع بسط القول » .

وفى ظهر هذه الصفحة كتب ما يلى :

« فائدة وجدت من خط الشيخ تقى الدين ابن تيمية رضى الله عنه ، وهى نظمه فى ظهر مجلد شرح قواطع الأدلة للنيسابورى :

يا منطق اليونان ما أفسده * وعن طريق الحق ما أبعـده
ولسبيـــل الغى ما أطلبـــه * وعن سبيل الرشـد ما أهربه
وبقضايا الإفـك ما أحذقه * وفى خلاف الصدق ما أصدقه
وفى قضاياه فمـــا أكذبه * وفى انتقاض الحكم ما أعجبه
وإن تقل ما فيه ما أظهـــره (١) * ولصريح العقـــل ما أذهبه

(١) الشطر الأول من هذا البيت غير واضح بالأصل ، وكذا استظهرته .

وهـذا رحمه الله كتبه قديما فى حال شبابه ، وأما فى هذا الوقت فقـد كتب على المنطق مجلدات فى رد قواعدهم فى الحـد والبرهان والقياس وغير ذلك .

تم ما وجدته منقولا عنه ، ولله الحمد والمنة » .

وكتب بعد ذلك ـــ بخط مخالف لخط المكارى ـــ الأبيات السابقة إلى نهايتها .

وكتب بعد ذلك بخط « كوبيا » : ورقة ٣٢١ . وبجوارها ختم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وكتب المخطوط بخط معتاد واضح بحبر أسود ، والخط قليل النقط وغير مضبوط بالشكل ، وتوجد فى نهاية بعض الصفحات كلمات هى مفاتيح الصفحات التالية ، ومسطرة الصفحات مختلفـة فيبلغ عدد السطور أحيانا ٢٠ سطرا ويصل أحيانا إلى ٢٣ سطرا ، وعدد كلمات السطور حوالى ١٤ كلمة .

ومقاس صفحات الكتاب ٢٨ × ٢٠ سم ومقاس الكتابة ٢٢ × ١٥ سم .

وتوجد تعليقات هامة فى بعض هوامش الصفحات كما كتب فى صفحة منها :

« هذه الوجهة إلا ستة أسطر وكذلك الوجهة التى تليها بخط المصنف الشيخ تقى الدين ابن تيميـة على الحواشى وورقة مفردة وهـو علق جدا إلى الغاية فلذلك احتيج إلى تأمل ببعض مواضع ستراجع إن شاء الله تعالى » .

تاسعا – رسالة « بيان خاتم النبيين = بيان » :

هذه الرسالة ضمن مجموعة رسائل تحمل رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية ، وهى مجموعة رسائل أكثرها لابن تيمية تبـدأ بمسألة فى التصوف أجاب عنها الشيخ عماد الدين الواسطى ، وتليها فى ظهر ص ٢ الرسالة القبرصية ، وآخر رسالة فيها تبدأ ص ٣٩٨ وتنتهى ص ٤٠٤ وهى فتوى لابن تيميـة فى تخطئة من يقول إن المرتضى كرم الله وجهه معصوم .

والرسالة التى اعتمدنا عليها هى الرسالة الرابعـة ، وهى رسالة ألفها ابن تيميـة فى الديار المصرية (ما بين سنتى ٧٠٥ - ٧١٢) ردا على سؤال وجه إليه . وقد أدرجها ابن تيميـة فى أول كتابنا هـذا لاتصالها الوثيق بموضوعه ، وقد طبعت أكثر من طبعة ، ولكننى فضلت الرجوع إليها ، خاصة وهى تقابل أكثر من خمسين صفحة من صفحات طبعتنا هذه (ص ٢٥ — ٧٨) .

تبدأ الرسالة فى ص ٨٥ من مجموع ٢٠٤ مجاميع تيمورية . وفى السطر الأول من هذه الصفحة كتب : « مسائل سئل عنها فلان تتضمن بيان خاتم النبيين لأصول الدين » . وفى أعلى الصفحة إلى اليسار توجد كلمة « أول » .

وكتب تحت هذا الكلام بحبر أسود و بخط واضح وأ كبر ما يلى : « مسائل سئل عنها شيخ الإسلام ابن تيميـة الحرانى فى بيان خاتم النبيين صلى الله عليـه وسلم لأصول الدين » .

و إلى يسار هذا الكلام كتب بخط دقيق صغير عبارة : « نقلها ابن المحب » .

وكتب تحت الكلام السابق و بنفس الحبر الأسود : « وهذه قاعدة عظيمة جليلة مفيدة جدا وهى قابلة للنسخ » .

و بجانبها إلى اليسار كتب : « وكاتبه إبراهيم بن محمد بن صالح » .

و يوجد تحت الكلام السابق ما يلى : « وفيـه الرد على من قال إن الصـلاة لا تجوز خلف إمام مالكى لشيخ الإسلام تقى الدين أيضا » .

وتبدأ الرسالة فى الصفحة التالية (ص ٨٦) وأولها :

« بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

مسائل سئل عنها سيدنا وشيخنا تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، متع الله الإسلام والمسلمين ببقائه :

إن قال قائل : هل يجوز الخوض .. الخ » .

والرسالة مسطرتها ١٧ سطرا فى كل سطر حوالى ١١ كلمة .

والخط معتاد واضح قليــل النقط كتب بحبر أسود والنسخة فيها خروم قليــلة وهى كثيرة السقط فى كثير من المواضع .

ومقاس الصفحة فى الرسالة ١٣ × ١٨ سم ومقاس الكتابة ١١ × ١٥سم .

وتنتهى الرسالة ص ١٢٥ وآخر عبارة فيها هى :

. . . . مع شعبة من حال أهل الأهواء » .

وكتب بعد ذلك : « والله أعلم . آخر ما وجد بخط شيخ الإســلام فى هذه المسألة ، والحمد لله رب العالمين » .

وإلى اليسار بعد ذلك كتب : « بلغ مقابلة ومطالعة بحمد الله وعونه ، كتبه على بن أحمد بن أحمد المقدسى » .

عاشرا – المطبوعتان : بولاق = ق ، السنة المحمدية (م) .

طبع كتابنا لأول مرة على هامش كتاب « منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية » بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ، سنة ١٣٢١ . أى قبل سبعين عاما تقريبا ، ويبدأ الجزء الأول منــه بأول الكتاب وينتهى (ص ٢٧٦) عند عبارة : « حصل المكون المخلوق عقب التكوين والتخليق لا مع ذلك فى الزمان ، فأين هذا القول من قولكم » .

وبداية ونهاية الجــزء الأول من (م) هى نفس بداية ونهاية الجزء الأول من (ق) (تنتهى م فى ص ٢٦٣) .

وأما الجزء الثانى فى المطبوعتين فيبدأ بعبارة : « فصل : ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى ... الخ »

و ينتهى الجزء الثانى من (ق) (ص ٢٦٢) بعبارة « ... والقول بجـواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين » .

وهذه النهاية هى نفس نهاية الجزء الأول فى النسخ المخطوطة : آصافية (ص)، طلعت (ط) ، رامبور (ر) .

ولذلك يمكننا القول أن ناشر هـذه الطبعة قسم الجزء الأول من الكتاب (حسب كثير من النسخ المخطوطة) إلى قسمين .

أما الجزء الثانى من (م) فينتهى فى ص ٢٦٣ وهى تقابل ص ٦٩ من الجزء الثالث من طبعة بولاق .

و يبدأ الجزء الثالث من (ق) بعبارة : « قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى القدر ... الخ » .

وهى بداية الجزء الثانى فى المخطوطات : «ص» ، «ط» ، «ر» ، كما أشارت إلى ذلك نهاية الجزء الأول فيها ، إلا أن هذه النسخ الثلاث ضاعت منها أوراق فى أول الجزء الثانى ، كما أشرت إلى ذلك من قبل .

أما نهاية الجزء الثالث من (ق) فهى نهاية القسم الأول (حسب تقسيم الناشر) من قسمى الجزء الثانى من الكتاب ، وآخر عبارة فيه (ص ٢٧٨) « ... وأنهم فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهم هؤلاء الذين خالفوهم وقبلوا الحـق وردوا الباطل ، والله أعلم » .

و يبدأ الجزء الرابع من (ق) بعبارة « فصـل : و إذ قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف فى مسألة الأفعال الاختيارية ... الخ » (وهى تقابل ظهر صفحة ٩٥ من الجزء الثانى من مخطوطة ص) .

أما نهاية الجزء الرابع من بولاق فهى نفس نهاية الثانى من مخطوطى (ص)، (ط) وينتهى بهذه العبارة (ص ٢٨٠) : « ... فهو فاعل لما يشاؤه إذا شاءه ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم » .

ونلاحظ وجود تشابه كبير بين المطبوعتين ، و إن كانت نسخة (م) تكمل النقص فى (ق) فى قليل من المواضع ، كما سيظهر للقارئ فيما بعد .

وقد ذكرت فى مقدمة الجزء الأول من كتاب « منهاج السنة » ما جاء فى آخر الجزء الرابع منه من كلام عن تاريخ نسخ الكتاب وعمن نسخت من أجله ، ونقلت ما ورد فى آخره من تقاريظ[1] .

أما كتابنا — المطبوع على هامش منهاج السنة — فلا توجد إشارة فى آخره إلى ناسخه أو تاريخ نسخه ولكن جاء فيه ما قد أشرت إلى بعضه فى مقدمة « منهاج السنة » ، وسأورد هنا منه ما يتصل بكتابنا . ففى ٢٩٩/٤ نجد هذه العبارة : «يقول طه بن محمود قطرية رئيس التصحيح بالمطبعة الكبرى الأميرية ، وبعد البسملة والخطبة : « أما بعد ، فإن من فضل الله العميم ، على كل من هدى إلى صراط مستقيم ، طبع هذين الكتابين الجليلين ، اللذين هما لكل مسلم مسرة قلب ، وقرة عين : الكتاب المسمى « منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية » و بهامشه الكتاب المسمى « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » كلاهما من مؤلفات الإمام الهمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، أبى العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرانى الحنبلى رحمه الله » .

و بعد تقريظ للمؤلف والكتابين قال السيد طه (ص ٣٠٠) : «هذا ولما كانت نسخ الكتابين نادرة ، والحاجة إليهما شديدة ، والرغبة فيهما زائدة أكيدة ، نهض

(١) انظر مقدمة « منهاج السنة » ص ٣٥ — ٥٠ (م) ، ٥٩ — ٦١ (م) .

بطبعهما حضرات الأماجد المحترمين الشيخ مصطفى البابى الحلبى وأخويه ، جعل الله أعمالهم صالحة ، وتجارتهم رابحة ، وقد بذلنا فى تصحيح كليهما المجهود ، وقمنا فيه ـ ولله الحمد ـ المقام المحمود ، على ما فى نسخة الأصل من التحريف والسقم ، التصحيف وطغيان القلم ، وما جاء بها من الزيادة والنقصان ، والبياض الذى ترك فى الأصل فذهب بحسن البيان ، وليس بيدنا ثانية تساعدنا عليها ، ويكون رجوعنا إذا أشكل أمر الأولى إليها ، بل هى واحدة على عِلاتها ، آمنة من عَلاتها ، وطالما عنانا تحريفها ، وأنصبنا تصحيفها ، لولا أن الله فرج الكرب ، وسهل الصعب ، فأصلحنا فيها مواطن كثيرة ، بالرجوع إلى كتب الحديث والسير الشهيرة ، ومواطن أصلحناها مما تكرر إيراده فى الكتاب ، وأخرى نبهنا عليها ليتحرى الواقف عليها الصواب » .

ذكر السيد طه أن طبع الكتاب كان بالمطبعة الكبرى الأميرية ، فى عهد الدولة الفخمية الخديوية العباسية . . فى أواخر ذى القعدة الحرام عام ١٣٢٢ .

وسبق أن أشدت بالجهد الذى بذله السيد طه فى تصحيح كتاب « منهاج السنة » وأشرت إلى رجوعه إلى أكثر من نسخة فى بعض المواضع من كتاب « منهاج السنة » كما نص هو على ذلك .

أما كتابنا فلا توجد فيه إشارة من المصحح إلى وجود نسخة أخرى عنده ، بل يتكلم دائما عن « الأصل » و « الناسخ » وعن وجود « بياض بالأصل » .

أما طبعة السنة المحمدية فعندى الطبعة الثانية منها (١٣٧٠/١٩٥١) بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد والأستاذ الشيخ محمد حامد الفقي (رحمه الله) وهى بعنوان « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » (وهو يخالف عنوان نسخة بولاق) .

وجاء فى صفحة غلاف الجزء الأول ما يلى : « هذه الطبعة على نسخة خطية من ذخائر المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة » . وقد دفعنى ذلك إلى محاولة الحصول

على هـذه النسخة الخطية فاتصلت بفضيلة الأستاذ محمد محيي الدين عبـد الحميد فذكر أنها عند ابن الشيخ حامد الفقي رحمه الله، فحاولت الاتصال به مرات ولكن لم أتمكن من ذلك، وقيل لي في مطبعة السنة المحمدية إنهم يبحثون عن النسخة (١).

وقـد جعل الأستاذان المحققان الإضافات القليلة الموجودة في هذه النسـخة زيادة عمّـا في نسخة (ق) بين قوسـين معقوفين، كما أشارا إلى أرقام الآيات والسور، وأخرجا الكتاب في صورة جيدة، مع دقة في الضبط والتصحيح، ومع بعض التعليقات والملاحظات أحيانا، وقد أفدت من كل ذلك بلا شك.

منهـج التحقيق

لعـل القارئ قد لاحظ ممـا سبق أن كتاب « درء تعارض العقل والنقل » لا توجد منـه نسخة كاملة، بل طبع منه ما يقرب من الثلث، في حين أن سائر الكتاب المخطوط لا يوجد في نسخة خطية واحدة، بل يقع في أكثر من نسخة.

ولذلك لا يوجد من الكتاب نسخة واحدة يمكن أن تسمى النسخة " الأم " تكون مرجعا لنا دائما.

ولذلك فإنني أسلك هنا نفس المسلك الذي سلكته في تحقيق الجزئين الأول والثـاني من كتاب « منهاج السـنة » والمجموعة الأولى من « جامع الرسائل »، وأساسه أن أثبت في النص ما يصح عندي، وأن أشـير في التعليقات إلى القراءة المرجوحة — في سائر النسخ — أو إلى الخطأ.

(١) انتهزت فرصة زيارتي للمدينـة المنورة أثناء تأدية فريضة الحج هـذا العام وبحثت عن النسخة الخطية التي أشار إليها الشيخ حامد الفقي رحمه الله في مكتبة المحمودية فلم أجدها وقيل لي إن الشيخ حامد رحمه الله استعارها من المكتبة.

على أنى سـوف أقسم الكتاب حسب تقسيم النسخ الخطية التى عنـدى إلى أجزاء أربعة .

الجزء الأول ينتهى عند نهاية الجزء الثانى من طبعة بولاق وينقسم إلى قسمين : القسم الأول ينتهى عنـد نهاية الجـزء الأول من طبعتى بولاق والسنة المحمدية ، والقسم الثانى ينتهى مع نهاية الجزء الثانى من طبعة بولاق .

وأما الجزء الثانى من الكتاب فيقابل الجزئين الثالث والرابع من طبعة بولاق : القسم الأول منه يقابل الجزء الثالث ، والقسم الثانى يقابل الجزء الرابع .

وأما الجزء الثالث فأوله موجود فى قسم من الجزء الثانى من مخطوطة رامبور وبقيته يوجد فى نسخة دبان ، وسأقسم هذا الجزء أيضا إلى قسمين بإذن الله .

والجزء الرابع يبدأ مع أول مخطوطة التيمورية وينتهى مع نهايتها على أن ينقسم كذلك إلى قسمين .

ولما كانت طبعة السنة المحمدية هى أصح وأتم من طبعة بولاق فقد اعتمدت عليها فى هذا القسم الأول من الجزء الأول من الكتاب وجعلتها هى الأصل ، وما زاد عليها وضعته بين معقوفتين ، مع ملاحظة ما سبق أن ذكرته من أنى أثبت فى الأصل الراجح وأشير فى التعليقات إلى المرجوح . وقد أشرت فى الهامش إلى رقم الجزء بعـدد كبير « البنط » وإلى رقم الصفحة (من صفحات طبعة السنة المحمدية) بعدد صغير « البنط » مثل : ١/٢٣ .

وكما فعلت من قبل فى تحقيق « منهاج السنة » و « جامع الرسائل » فإننى أشير هنا إلى ما يكون ساقطا من بعض النسخ بأن أضع قوسا واحدا داخله رقم عند أول مكان السقط ، مثلا : (١ ، وفى نهاية الجملة الساقطة أكتب نفس الرقم وبعده

قوس مثــلا : ١) ، وأشير فى التعليقات إلى السقط هكذا مثلا : (١ــ١) : ساقط من (م) ، (ق) .

وقد كتبت أسماء السور وأرقام الآيات فى صلب الكتاب بعد كل آية وجعلت ذلك بين معقوفتين [ ] ، وكذلك جعلت أى زيادة على النص الأصلى بين معقوفتين .

وحرصت هنــا أيضا على ألا أدخل على النص ما ليس فيــه ، ولذلك جعلت كل العناوين الأساسية والفرعية فى هامش الكتاب ، واستعملت الوسائل المطبعية لإيضاح تسلســل أفكار ابن تيمية ، فمثلا جعلت القــانون الكلى الذى أورده ابن تيميــة فى أول الكتاب ــ وجعل الرد عليه هو موضوع الكتاب الأساسى ــ بحروف كبيرة « البنط » ، كما جعلت « الوجوه » الأساسية فى رد ابن تيميــة ــ وعددها ٤٤ وجها ــ بحروف كبيرة فى وسط الســطر ، فى حين جعلت الوجوه الفرعية فى أوائل السطور وقد أضــع تحتها خطا رفيعا . وكذلك أضع أحيانا مثل هذا الخط تحت بعض الكلمات التى توضح تسلسل الكلام مثل : قال ، أو : قلت ، وهلم جرّا .

وقد حرصت قدر المستطاع على مقابلة ما أورده ابن تيمية من نصوص أو كلام لغيره من العلماء على كتبهم ، وقد تكون هذه الكتب ما زالت مخطوطة مثل كتاب « نهاية العقول » للرازى .

* * *

وبعد ، فإننى أكرر شكرى للمشرفين على مركز تحقيق التراث بدار الكتب وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى ، وكيل وزارة الثقافة ، والأستاذ الدكتور طه الحـاجرى .

وقـد سن المركز سنة حسنة بتعيين طائفة من خريجى الجامعات للتدريب على تحقيـق كتب التراث تحت إشراف الأساتذة المحققين . وقـد كلف المركز شابين نابهين بالعمل معى هما : الأخ محمد السيد الجايند، والأخ الطبلاوى محمود سعد . وقد لقيا أثناء تحقيق هذا الجزء نصبا، ووجدا — بلا ريب — عنتا، والله أسأل أن يجزيهما خير الجزاء على ما قدماه إلىَّ من معونة طيبة .

كما أشكر بعض من عاون فى المقابلة ومراجعة تجارب الطبع من الشابات الباحثات مثل السيدة نجوى مصطفى كامل، والسيدة إيزيس زكى قرياقوس .

ولا يفوتنى هنا أن أشكر الأخ عبد الفتاح الملاح الذى يقوم بنسخ الأجزاء المخطوطة من هـذا الكتاب ، كما أشكر السـادة المشرفين على مطبعة دار الكتب والعاملين بها على حسن إخراج هذا القسم الأول من الكتاب .

وأخيرا ، فإنى أسأل الله تبارك وتعـالى أن يعيننى على إتمـام هذا الكتاب ، وأن يتقبله بقبول حسن، وأن يعلمنا ما ينفع، وينفعنا بما نعلم ، إنه سميع مجيب

دار الكتب بالقاهرة فى الخميس ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩١
٦ مايـــــو سنة ١٩٧١

محمد رشاد سالم

(*)

رمـوز الكتاب

م = طبعة مطبعة السنة المحمدية .

ق = طبعة المطبعة الأميرية ببولاق .

س = مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول .

ص = مخطوطا مكتبة آصافية (حيدر آباد) .

ط = مخطوطا مكتبة طلعت (دار الكتب المصرية) .

ر = مخطوطا مكتبة رامبور (بالهند) .

د = مخطوط دبلن (بأيرلندا) .

ت = مخطوط التيمورية (دار الكتب المصرية) .

ش = مخطوطة دمشق .

هـ = مختصر الهكارى .

بيان = رسالة بيان خاتم النبيين (مجموعة رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية)

اللوحة الأولى — صفحتان (تقابلان ١/٥٢ – ٥٥) من مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول = م

اللوحة الثانية — الصفحتان الأولى والأخيرة من الجزء الأول من مخطوطة مكتبة آصفية بحيدرآباد = ص

المجلد الأول من كتاب درء تعارض العقل والنقل

تأليف الشيخ الإمام الحبر البحر الهمام

الآية الظاهر والحجة الباهر

فخر الحفاظ وفارس المعاني والألفاظ

العالم الناسك الزاهد شيخ الإسلام

وقدوة الأعلام تقي الدين

أبي العباس أحمد

ابن عبد الحليم

ابن عبد السلام بن تيمية الحراني قدس الله روحه ونور ضريحه

[illegible]

وحينئذ فتسلسل الموانع ممتنعا مطلقا لكون الامتناع متسلسلا وقد تبطل كونه واجبا بنفسه
او بغيره فلا يكون الامتناع ثابتا في الأزل فيثبت نقيضه وهو الإمكان واستلزام ذلك
بعبارة أخرى أن يقال حسن الحركة إما أن يكون ممتنعا في الأزل وإما أن لا يكون فإن
لم يكن ممتنعا في الأزل ثبت إمكانها فيكون حسن الحركة ممكنا في الأزل وإن كان ممتنعا
في الأزل فامتناعه إما لنفسه وإما لموجب واجب بنفسه أو لازم للواجب وحينئذ
فلا يزول الامتناع وإن كان لمعنى متسلسل لزم جواز التسلسل وهو يستلزم بطلان
الأصل الذي بني عليه امتناع تسلسل الحوادث ويقرر هذا الدليل أن الأزل ليس هو
شيئا معينا محدودا ولكن ما من وقت يقدر إلا وقبله شيء آخر وهلم جرا وهذا هو
التسلسل فيلزم لمن يحقق الأزل التسلسل لكن قد يقال تسلسل العدميات أيسر من تسلسل
الوجوديات بل تسلسل العدميات ممكن بخلاف تسلسل الوجوديات ويكون حدوث
الحوادث موقوفا على تسلسل العدميات فيقال إن لم يكن تسلسل العدميات أمرا
محققا فلا حقيقة له فيكون إمكان حدوث الحوادث موقوفا على ما لا حقيقة له
وهذا باطل وإن كان تسلسلها أمرا محققا فقد ثبت أن تسلسل الأمور المحققة جائز
فما من أزلي مع أن كل واحد من تلك المتسلسلات ليس بأزلي وهذا ينقض ما ذكروه
في امتناع تسلسل الحوادث فهم بين أمرين إما أن يقولوا بالترجيح بلا مرجح وإما أن
يقولوا بجواز التسلسل وهذا بعينه هو الذي يلزمهم في قولهم إن لابتداء الحوادث مع
ابتدائها [illegible] فإنهم في هذا يلزمهم إما الترجيح بلا مرجح وإما التسلسل وكذلك في قولهم
إن لا مبدأ لإمكانها [illegible] ابتداء يلزمهم إما هذا وإما هذا والقول بالترجيح بلا مرجح تام
ممتنع وهم متفقون على أن الترجيح بلا فاعل مرجح ممتنع لكن لا يشترطون تمام ما به
يكون مرجحا بل يقولون يحصل الترجيح التام من غير حصول الرجحان بدون المرجح
التام بناء على أن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح
والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين

آخر الجزء الأول [illegible] الله تعالى في الجزء الثاني قال الرازي البرهان الثاني [illegible]

[illegible]

اللوحة الثالثة — الصفحتان الأولى والأخيرة من الجزء الأول من مخطوطة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية = ط

فوافاني خبر وفاته رحمه الله تعالى مع الرجوع الى العراق قبيل وصولي الكوفة وجدت عليه ما لا [illegible]
مثلي شفقة كاستغفر الله بل ولا اقول الا انه كل على البلاد وما حصل على قلبي من الحزن لموت احد من
الولد والاقارب والاخوان كما وجدت عليه رحمه الله تعالى ولا تخيلته قط في نفسي ولا تمثلته في
قلبي الا ويتجدد لي حزن جديد كانه محدث ووالله ما كتبتها الا وادمعي تتساقط عند ذكره
اسفا على فراقه وعدم ملاقاته تعالى فانا لله وانا اليه راجعون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وما شرحت هذه النبذة من محبة الشيخ رحمه الله تعالى الا ليتحقق بعدي بين الملا الموهوم لكن لما
سبق الوعد الكريم منكم بانفاذ فهرست مصنفات الشيخ رضي الله عنه تاخر ذلك عني اعتقدت ان الاعراض
عن ذكره نوع تقصير او لعذر لا يسعني السؤال عنه وسكت عن الطلب خشية ان يلحق احدا ضرر
والعياذ بالله بسببي لما كان قد اشتهر من تلك الاحوال فان انعمتم بشيء من مصنفات الشيخ
رحمه الله تعالى كانت تلكم الحسنة عند الله تعالى علينا بذلك فما اشبه كلام هذا الرجل بالتبر الخالص المصفى
وقد يقع في كلام غيره من الشبه والغش والشبه المدلس بالتبر الا يخفى على طالب الحق الحريص وعدم
هوى ولا زال التعجب من المتسمين الى حب الانصاف في البحث المبرزين على اهل التقليد في المعقولات
الذين يزعمون انه مستندهم الاعظم الصحيح منها كيف يباينون ما اوضحه الحق وكشف عن قناعه
وقد كان الواجب على الطلبة شد الرحال اليه من الافاق لمجرد العجب وما اشبه حال المنابذين له
من المنتسبين الى العلم الطالبين للحق الصريح الذي [illegible] حال قوم دهمهم العطش
والظما في بعض المفازات فجيء اشرفوا على التلف لم يبق لهم شط كالفرات ودجلة او كالنيل فعند
معاينتهم له لذلك اعتقدوه سرابا لا شرابا فولوا عنه مدبرين فتقطعت اعناقهم عطشا وظما
فالحكم لله العلي الكبير وما ارسلنا الكتب المقابلة من الطرفين ففيه تعسف ويمهدون العذر من الاطناب
فهذا الذي ذكره من حالي مع الشيخ كالقطرة من البحر وان انعمتم بالسلام على صحب الشيخ واقاربه كبيرهم
وصغيرهم كان ذلك منا في الاحسان بالتفاتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله [illegible]
واخرا [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم هذا اخر الرسالة [illegible]
[illegible] الذي ذكر صاحب الرسالة انه وقع في يده هو هذا الكتاب الذي هو العقل والنقل والله تعالى اعلم

هذا فسطاط الانصاف والعدل في درء تعارض
العقل والنقل تصنيف الآية الظاهرة والحجة الباهرة
ماشطة العصر بل نادرة الدهر شيخ الاسلام
بحر العلوم وصدر القروم الناسك
العابد الزاهد تقي الدين ابي العباس
احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
بن تيمية الحراني قدس
الله روحه ونور
ضريحه
امين

اللوحة الرابعة — صفحة من مقدمة الكتاب وصفحة العنوان من مخطوطة مكتبة رامبور بالهند = ر

ان خالف ذلك وهذا يقطع به كل من امن بالرسول. الثالث ان يبين ان المعقول
الصريح يوافق ما جاءت به الرسل لا يناقضه اما بان ذلك معلوم بضرورة العقل
واما بانه معلوم بنظره وهذا القطع يحسم المنازع مطلقا سواء كان [illegible]
الايمان بالرسول وبانه اخبر بذلك [illegible] فان هولا [illegible]
[illegible] الايمان بالرسالة [illegible] الرسول [illegible]
وهولاء الذين تكلمنا على [illegible] انه [illegible] الله [illegible]
[illegible] ذكروا ذلك في مسائل العلو ونحوها [illegible]
علو الله على خلقه [illegible]
لا [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]
الا [illegible] ذلك [illegible] وامثاله [illegible]
[illegible] لا دلالة له على مطلوبهم [illegible] بانه احد والاحد [illegible]
العرش [illegible] فوق العرش [illegible] فوق العرش يكون جسما [illegible]
[illegible] احدا والاجسام [illegible]
[illegible] الادلة السمعية [illegible] هذا الموضع [illegible] الواحد
والاحد لا [illegible] في لغة العرب الا [illegible] كقوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله وقوله ذرني ومن خلقت وحيدا
وقوله وان كانت واحدة فلها النصف وقوله ايود احدكم ان تكون له جنة من
نخيل واعناب وقوله فابعثوا احدكم بورقكم هذه الى المدينة وقوله ولا يشعرن بكم احدا
وقوله كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت وقوله شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت
وقوله يود احدهم لو يعمر الف سنة وقوله ولم يكن له كفوا احد وقوله قل اني لن يجيرني
من الله احد وقوله ولا يشرك بعبادة ربه احدا وامثال ذلك [illegible] وان لفظ [illegible]

[illegible] اخبرت بذلك النصوص واتفق على ذلك
المسلمون [illegible] الفلاسفة [illegible] نقل الناقلون عنهم قولهم
[illegible] يقولون بقدم العالم [illegible] عليه [illegible]
[illegible] الصانع لم يصنع شيئا والحوادث تحدث بلا محدث
[illegible] هذا العالم واجب الوجود وانه [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] حركة الفلك [illegible]
[illegible] العلة الاولى [illegible] الفلك [illegible]
في الحقيقة [illegible] ولا علم ولا فعل [illegible]
[illegible] قولهم انه [illegible]
[illegible] العلة الاولى [illegible]
[illegible] الفساد [illegible]
[illegible] صريح العقل [illegible] المسلمين [illegible]
[illegible]
لا [illegible] صحيح المنقول ولا [illegible] صريح المعقول ولا تناقض صحيح المنقول
وصريح المعقول [illegible] الا مرجح [illegible]
من العقلاء والله اعلم [illegible] الجملة الثالث من الجمع بين العقل
والنقل [illegible] الامام [illegible]
[illegible] عبد السلام [illegible]
[illegible] عبد [illegible] الى ربه [illegible]
[illegible] عبد الله [illegible]
[illegible]
[illegible] سنة [illegible]
[illegible]
دمشق المحروسة

اللوحة الخامسة — الصفحتان الأولى والأخيرة من مخطوطة مكتبة دبلن بأيرلندا = د

المجلد الرابع من كتاب الجمع بين العقل والنقل

اللوحة السادسة — الصفحتان الأولى والأخيرة من مخطوطة المكتبة التيمورية بدار الكتب = ت

هذا مختصر من كتاب درء تعارض
العقل والنقل الذي ألفه الإمام العلامة
الحبر المحقق المطلع أبو العباس أحمد بن عبد الحليم
بن عبد السلام ابن تيمية رحمه الله اختصره كاتبه محمد بن
عبد الله بن أحمد الهكاري الشافعي

اللوحة السابعة — الصفحتان الأولى والأخيرة من مخطوطة مختصر الهكاري بدار الكتب = هـ

اللوحة الثامنة — الصفحة الأولى من مخطوطة دمشق = ش ، اللوحة التاسعة — الصفحة الأولى من مخطوطة بيان خاتم النبيين بدار الكتب = بيان .